صندوق النقد العربي

التقرير السنوي 1998

التقرير السنوي 1998

المحتويـــــات

الصفحة

تقديم 1

نشاط الصندوق خلال عام 1998 3

النشاط الإقراضي 7

النشاط الاستثماري 21

الأسواق المالية العربية 25

نشاط التدريب 27

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية 33

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية 39

النشرات والتقارير الدورية والدراسات 41

الوضع المالي الموحد للصندوق 43

تقرير مراقبي الحسابات 51

جداول قروض الصندوق 67

جدول خطوط الإئتمان - برنامج تمويل التجارة العربية 73

جداول عامة 75

التنظيم والإدارة 79

تقديـــم

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشـرفنـي بالأصـالة عن نفـسـي وبالنيـابة عن زمـلائي، أعـضـاء مـجـلس المديرين التنفـيـذيين، أن أرفع لمجلسكم الموقـر التقـرير السنوي عن أعمـال الصندوق ومـركـزه المالي للعـام الميلادي المنتـهي في 31 ديسمـبر 1998، وذلك وفـقاً للمـادة الثالثـة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق.

د. جاسم المناعي
المدير العام
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

مارس 1999

نشاط الصندوق خلال عام 1998

تابع الصندوق خلال عام 1998 نشاطه في المجالات التي حددتها اتفاقية إنشائه. وحرص ضمن ذلك الإطار على الإستجابة للحاجات المتطورة لدوله الأعضاء في ظل الظروف التي تفرضها عليها البيئة الاقتصادية المحلية والدولية، كما حرص كذلك على تكثيف الخدمات التي يقدمها لها، وذلك بالقدر الذي سمحت به موارده ووسائله المتاحة.

ففي مجال النشاط الإقراضي تميز عام 1998 بتكثيف الصندوق لجهوده لإستكمال الترتيبات اللازمة لمباشرة تنفيذ تسهيل التصحيح الهيكلي الجديد الذي أقره مجلس المحافظين في اجتماعه العشرين المنعقد في شهر مايو 1997 وذلك لتوفير الدعم المالي والفني للدول الأعضاء ومساعدتها في ترسيخ وتعزيز مقومات الإستقرار الاقتصادي الكلي والإنتقال إلى مرحلة متقدمة في مسيرة التصحيح الاقتصادي التي تتطلب تعميق وتعزيز الإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة. وقد بدأ الصندوق العمل بهذا التسهيل الجديد خلال النصف الثاني من هذا العام حيث قدم في إطاره قرضين، الأول للأردن والثاني لليمن، من أجل دعم برنامجي التصحيح الهيكلي المتفق عليهما مع السلطات المعنية في هذين البلدين لإصلاح القطاع المالي والمصرفي فيهما. وقد بلغت قيمة القرضين 15.02 مليون د.ع.ح.

كما كثّف الصندوق خلال العام اتصالاته مع الدول الأعضاء وأجرى مشاورات مع سلطات كل من موريتانيا واليمن وجيبوتي والجزائر بغرض متابعة تنفيذ و /أو التوصل إلى برامج تصحيح اقتصادي شاملة. كما أجرى مشاورات أخرى مع كل من المغرب والجزائر والأردن واليمن في إطار تحديد مجالات استفادتها من تسهيل التصحيح الهيكلي الجديد.

وفي مجال الاستثمار تابع الصندوق خلال عام 1998 نشاطه الاستثماري في إطار القواعد العامة لسياسة الاستثمار التي رسمها مجلس المديرين التنفيذيين، مع استمراره في الإلتزام بتكوين محفظته الاستثمارية وفقاً لمكونات وحدة حقوق السحب الخاصة للحفاظ على موارده من التقلبات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة. كما استمر الصندوق، بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين لعام 1994، في إسناد جزء من محفظته الاستثمارية إلى عدد من المؤسسات العالمية المتخصصة في إدارة المحافظ الاستثمارية.

كما واصل الصندوق من جانب آخر جهوده الرامية إلى توثيق وتطوير علاقات التعاون مع المؤسسات النقدية والمالية العربية من خلال المواظبة على تزويدها بالتقارير الإسبوعية والشهرية وربع السنوية حول التطورات والمستجدات في الأسواق المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، وتقديم الخدمات التي تحتاجها في مجال الاستثمار خاصة قبول وإدارة الودائع التي تعهد بها إليه. بالإضافة إلى ذلك واصل قيامه بإدارة المحفظة الاستثمارية لبرنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المتجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.

وفي مجال الأسواق المالية استمر الصندوق في جهوده لتطوير نشاط قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية لديه، ومساعدة الدول الأعضاء في جهودها لإنشاء وتطوير أسواقها المالية. كما استمر الصندوق في المشاركة في الفعاليات المتعلقة بهذا المجال وتعزيز التعاون مع المؤسسات العربية والدولية العاملة فيه.

هذا وقد شهد عام 1998 بدء عمليات الشركة العربية لتقييم الملاءة الائتمانية. فقد قامت الشركة خلال العام بإجراء تقييم الجدارة الائتمانية للعديد من الشركات العربية في مصر وتونس والمغرب من خلال الفرعين اللذين انشأتهما الشركة في تونس ومصر وهما شركة "المغرب للتقييم" وشركة "النيل لتقييم وتصنيف الأوراق المالية".

وفي مجال التدريب المتخصص للكوادر الفنية العاملة في الأجهزة النقدية والمالية في الدول العربية، نظم معهد السياسات الاقتصادية بالصندوق ست دورات تدريبية خلال عام 1998، استفاد منها 185 متدرباً من الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المعهد حلقة عمل حول "سياسة وإدارة الدين العام الداخلي في البلدان العربية" شارك فيها 28 من كبار المسؤولين القائمين على إدارة الدين العام في 17 دولة عربية.

وفي إطار المساعي الرامية إلى زيادة وتكثيف نشاطات معهد السياسات الاقتصادية لفائدة كوادر الأجهزة النقدية والمالية في الدول الأعضاء، قام الصندوق خلال عام 1998 بعدة مشاورات مع صندوق النقد الدولي حول إمكانية تطوير التعاون معه من خلال انشاء برنامج تدريب اقليمي مشترك يهدف إلى رفع عدد الدورات التي ينظمها المعهد عادة ويوسع رقعة الموضوعات المتخصصة التي تغطيها.

كما قام الصندوق في إطار سلسلة الندوات السنوية المشتركة التي يعقدها بالإشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي وبالتعاون الفني مع صندوق النقد والبنك الدوليين، بتنظيم ندوة عام 1998 وكان موضوعها "تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في الدول العربية".

وفي مجال التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، شارك الصندوق في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1998، وقام كالمعتاد بتحريره وإصداره وتوزيعه في موعده. ومن موقعه كأمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، تولى الصندوق مهام التنظيم الفني والإداري لإجتماع المكتب الدائم، واجتماعات الدورة الثانيَة والعشرين للمجلس، والإجتماع الثامن للجنة الرقابة المصرفية.

كذلك استمر الصندوق في الإضطلاع بمهام إدارة الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة التي كلفه بها المجلس الاقتصادي والإجتماعي. كما واصل علاقات التعاون والتنسيق التي تربطه بعدد من المنظمات الإقليمية والدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفي مجال اهتمامه المتصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية، تابع الصندوق خلال عام 1998 تعزيز وتدعيم علاقات التعاون والتنسيق بينه وبين برنامج تمويل التجارة العربية. كما استمر في تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج على الوجه الذي ساعد في تطوير وتدعيم نشاط البرنامج.

وقد شهد هذا العام توسعاً ملحوظاً في أعمال البرنامج. فقد تم خلال العام تسمية 11 وكالة وطنية جديدة، وهي الوكالات الوطنية التي يقدم البرنامج التمويل للصادرات والواردات من خلالها، ليرتفع بذلك عدد الوكالات الوطنية إلى 96 وكالة في 18 دولة عربية. كما بلغ عدد الإتفاقيات التي أبرمها البرنامج لإعادة تمويل صفقات تجارية فيما بين الدول العربية خلال العام 30 اتفاقية بلغت قيمتها الإجمالية نحو 375 مليون دولار. وبذلك يبلغ عدد الإتفاقيات التي أبرمها البرنامج منذ بداية نشاطه 167 اتفاقية بقيمة إجمالية تبلغ نحو 1,005 مليون دولار. كما نظم البرنامج خلال العام أول لقاء للمصدرين والمستوردين العرب في مجال صناعة النسيج والملابس وذلك في دمشق خلال شهر أكتوبر وقد وفر هذا اللقاء الفرصة للجهات المشاركة لتعزيز التعاون فيما بينها والتعرف بصورة أكبر على أوضاع الأسواق العربية وإمكانات تنمية التبادل بين الدول العربية في هذه المنتجات.

وقام الصندوق خلال العام بإجراء عدد من الدراسات، واستمر في إصدار "النشرة الاقتصادية" والنشرة الفصلية لقاعدة بيانات الأسواق المالية. كما واصل الصندوق إصدار نشراته الإحصائية التي تغطي مجالات النقد والائتمان، والحسابات القومية، والمالية العامة، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، وأسعار الصرف، والتجارة الخارجية.

النشاط الإقراضي

يحتل النشاط الإقراضي موضع الصدارة في قائمة الوسائل التي أتيحت للصندوق لتحقيق الأهداف التي نصت عليها إتفاقية إنشائه. ويقوم الصندوق بممارسة هذا النشاط من خلال التسهيلات الإئتمانية التي يقدمها لدوله الأعضاء المؤهلة للإقتراض منه، والتشاور معها حول السياسات والإجراءات اللازمة لمعالجة الإختلالات في اقتصاداتها. ويقدم الصندوق هذه التسهيلات الإئتمانية للدول الأعضاء وفقاً لسياسة وإجراءات الإقراض المعمول بها لديه وذلك في شكل قروض تتميز بالتيسير وتتفاوت في الآجال للإسهام في تمويل العجز في موازين مدفوعاتها ولدعم سياسات وإجراءات التصحيح التي تنفذها بالتشاور معه.

أنواع التسهيلات

يقدم الصندوق تسهيلات ائتمانية يوفر من خلالها الدعم المالي للدول الأعضاء لتصحيح الإختلالات في موازين مدفوعاتها. وتشمل هذه التسهيلات أربعة أنواع من القروض، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها حسب طبيعة وأسباب الإختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للإقتراض. وهذه القروض هي، **القرض التلقائي**، الذي يقدم بأجل ثلاث سنوات ولا يزيد حجمه عن 75 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو. ولا يشترط لتقديم هذا القرض الإتفاق مع الدولة العضو على برنامج لتخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها. **القرض العادي**، ويقدم للدولة العضو المؤهلة للإقتراض عندما تزيد حاجتها عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويشترط أن يتم تقديمه بعد الإتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج إصلاح مالي يمتد لفترة لا تقل عن سنة يتولى الصندوق متابعة تنفيذه. وتسدد كل دفعة منه خلال خمس سنوات من تاريخ سحبها. **القرض الممتد**، ويقدم للدولة العضو المؤهلة للإقتراض في حالة وجود عجز كبير ومزمن في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل هيكلي في إقتصادها. ويشترط لتقديم هذا القرض الإتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح هيكلي يمتد لفترة لا تقل عن سنتين بهدف إيجاد حل ملائم لمشكلاتها. وتسدد كل دفعة منه خلال سبع سنوات من تاريخ سحبها. كما يقدم الصندوق تسهيلاً خاصاً في شكل **قرض تعويضي** لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من موقف طارئ في ميزان مدفوعاتها بسبب هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و /أو زيادة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل. ويسدد القرض التعويضي خلال فترة اقصاها ثلاث سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى.

وبالإضافة إلى القروض المذكورة أعلاه، يقدم الصندوق تسهيل التصحيح الهيكلي للدولة العضو المؤهلة للمساهمة في إصلاح القطاع المالي والمصرفي و/أو قطاع مالية الحكومة. ويشترط لتقديم هذا التسهيل الاتفاق مع العضو على برنامج تصحيح هيكلي في أحد هذين القطاعين أو كلاهما. ويبلغ سقف هذا التسهيل 75 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وتسدد كل دفعة من قيمة القرض خلال أربع سنوات من تاريخ سحبها.

واخذاً في الحسبان التسهيل الجديد، يصل الحد الأقصى الكلي لما يمكن أن تحصل عليه الدولة العضو من قروض حالياً إلى 325 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل، مضافاً إليه 50 في المائة من الاكتتاب في حالة تأهلها للحصول على قرض تعويضي.

القروض والسحب والسداد

تميز نشاط الصندوق الإقراضي خلال عام 1998 بمباشرة الصندوق بتقديم تسهيل التصحيح الهيكلي. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس محافظي الصندوق سبق وأن أقر هذا التسهيل في اجتماعه العشرين المنعقد في شهر مايو 1997. وبموجب القواعد المنظمة للتسهيل التي أقرها مجلس المديرين التنفيذيين، فإن الصندوق يقدم التسهيل للدولة العضو التي باشرت في جهود التصحيح الهيكلي وحققت القدر المعقول من الاستقرار الاقتصادي الكلي من أجل تمكينها من الاستمرار في الاصلاحات الهيكلية القطاعية المكملة لجهود التصحيح التي تعمل على تنفيذها على المستوى الكلي للاقتصاد، وذلك بهدف إزالة المعوقات التي تحد من جانب العرض، وتعزيز مرونة الاقتصاد والتكيف مع الأوضاع الخارجية، ورفع معدلات النمو والوصول بهذه الاصلاحات إلى غايتها المنشودة فيما يتعلق بإرساء مقومات النمو الذاتي القابل للاستمرار. وعليه، فإنه يشترط لتقديم التسهيل وجود الحاجة لتبني إصلاحات في القطاع المالي والمصرفي و/أو قطاع مالية الحكومة يتم الاتفاق عليها بين الصندوق والدولة العضو ويتولى الصندوق متابعة تنفيذها.

ويعتبر التسهيل مكملاً للقروض الأخرى التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء، ذلك أن الدولة العضو المستفيدة منه تحتفظ بفرص الاستفادة من القروض الأخرى. كما أنه يمكن للدولة العضو غير المنتفعة من القروض الأخرى أن تستفيد من هذا التسهيل، إذا توفرت لديها شروط الأهلية.

وينفرد التسهيل من بين القروض والتسهيلات التي يوفرها الصندوق للدول الأعضاء في أنه يشمل عنصر المعونة الفنية. فهو يتكون من قرض بواقع 98 في المائة

ومنحة للمعونة الفنية بواقع 2 في المائة من قيمة التسهيل على التوالي. ويشترط وفق القواعد المنظمة للتسهيل أن تكون الإصلاحات الهيكلية المستهدفة بالمعونة الفنية هي إصلاحات مكملة أو ممهدة لما يستهدفه التمويل المباشر من إصلاحات.

ويمثل إنشاء التسهيل مرحلة جديدة في النشاط الاقراضي للصندوق ويوفر بعداً إضافياً وهاماً إليه وذلك نظراً لطبيعة الإصلاحات التي يدعمها. فالإصلاحات الاقتصادية التي يدعمها الصندوق من خلال قروضه الأخرى تتعلق بالأوضاع الكلية للاقتصاد، في حين أن الإصلاحات التي يدعمها الصندوق من خلال هذا التسهيل قطاعية في طبيعتها وتتعلق بأوضاع قطاعين بعينهما، وهما القطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة. وقد أقر مجلس المديرين التنفيذيين استراتيجية تقضي بأن يتم التركيز خلال المرحلة الأولى على دعم الإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي، وأن يضاف إليها في مرحلة لاحقة الإصلاحات في قطاع مالية الحكومة.

وفي ضوء الحاجة التي أعرب عنها عدد من الدول الأعضاء للحصول على مساعدة الصندوق في إصلاح قطاعاتها المالية والمصرفية، فقد حرص الصندوق على استكمال الترتيبات من أجل المباشرة في تنفيذ التسهيل. وقد أمكن للصندوق البدء بتنفيذ التسهيل في النصف الثاني من عام 1998، حيث قدم تسهيلين، أولهما للأردن والثاني لليمن من أجل دعم البرنامجين المتفق عليهما مع السلطات في هذين البلدين لإصلاح القطاع المالي والمصرفي فيهما. وبلغت القيمة الاجمالية للتسهيلين حوالي 15.33 مليون د.ع.ح.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أجرى الصندوق مشاورات مع عدد من الدول الأعضاء الراغبة في الاستفادة من التسهيل تمهيداً لتوفيره لها في العام القادم.

جدول رقم (1)
القروض المقدمة خلال عام 1998
(ألف د.ع.ح.)

الدولة	نوع القرض	قيمة التسهيل	قيمة القرض	قيمة المعونة الفنية
الأردن	تسهيل التصحيح الهيكلي	3.990	3.910	80
اليمن	تسهيل التصحيح الهيكلي	11.340	11.113	227
المجموع		15.330	15.023	307

وقد بلغ إجمالي السحب من موارد الصندوق المتاحة للإقراض خلال عام 1998 نحو 11.5 مليون د.ع.ح.، تمثل السحوبات على القرضين اللذين تم تقديمها خلال العام للأردن واليمن، بالإضافة إلى سحوبات على قروض سابقة لموريتانيا.

ومن جانب آخر، تسلم الصندوق خلال عام 1998 ما قيمته 18.9 مليون د.ع.ح. تمثل أقساط قروض سابقة تم تسديدها من قبل ست دول مقترضة هي الأردن وتونس واليمن وموريتانيا والجزائر والمغرب.

وفي ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة في نهاية عام 1998 ما يعادل 199.3 مليون د.ع.ح.، وشكل نحو 62.5 في المائة من موارد الصندوق المتاحة للإقراض، مقابل حوالي 206.7 مليون د.ع.ح. أي ما يعادل نحو 65 في المائة من الموارد المتاحة للإقراض في نهاية عام 1997.

جدول رقم (2)
السحب وسداد القروض خلال عام 1998
(مليون د.ع.ح.)

الدولة	السحب			سداد أصل القروض
	القروض المقدمة خلال عام 1998	القروض السابقة	المجموع	
الأردن	3.910	—	3.910	1.660
الجزائر	—	—	—	5.726
تونس	—	—	—	3.881
المغرب	—	—	—	4.325
موريتانيا	—	0.612	0.612	0.813
اليمن	7.000	—	7.000	2.500
الإجمالي	10.910	0.612	11.522	18.905

وقد بلغ إجمالي القروض الملتزم بها من قبل الصندوق، والذي يساوي رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء، مضافاً إليه المبالغ غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها، حوالي 227.4 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 1998، ويعادل ذلك ما نسبته نحو 71 في المائة من موارد الصندوق المتاحة للإقراض مقابل نحو 73 في المائة في نهاية عام 1997.

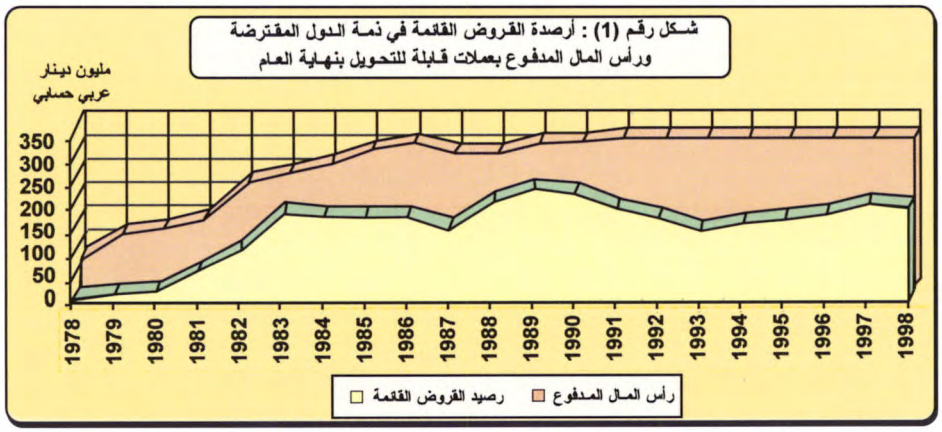

وبنهاية عام 1998، وصل عدد القروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978 إلى مائة وخمسة قروض قيمتها الإجمالية نحو 734 مليون د.ع.ح.، أي ما يزيد عن 3 مليار دولار أمريكي. واستفادت من هذا المبلغ اثنتا عشرة دولة من الدول الأعضاء.

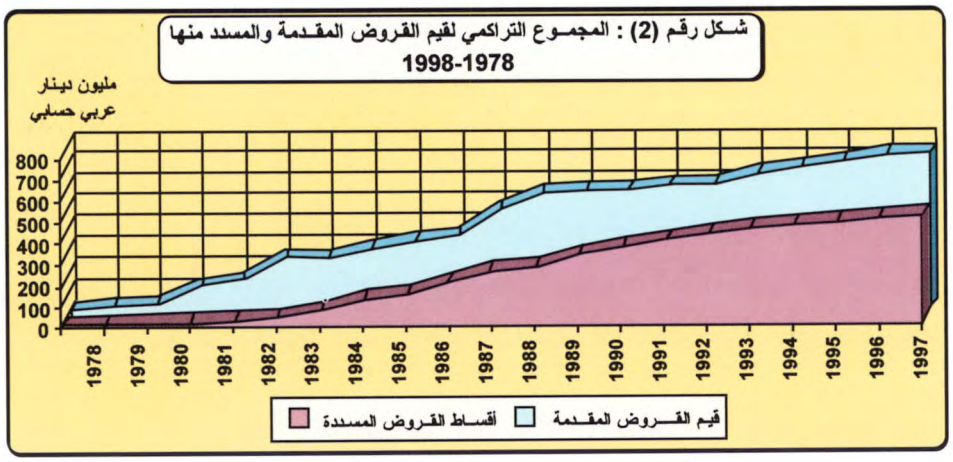

المشاورات مع الدول الأعضاء

شهد عام 1998 تكثيفاً للمشاورات التي يجريها الصندوق في إطار نشاطه الإقراضي مع الدول الأعضاء. ويعكس ذلك حرص الصندوق على الاستمرار في تقديم الدعم الفني والمادي الذي يقدمه للدول الأعضاء في مسيرتها الاصلاحية، وارتباطات القروض سارية المفعول مع عدد من الدول الأعضاء والحاجة إلى متابعة سير تنفيذ البرامج المصاحبة لها، بالإضافة إلى مباشرة الصندوق تنفيذ تسهيل التصحيح الهيكلي.

وفي هذا الإطار، أجرى الصندوق خلال العام مشاورات مع السلطات في كل من موريتانيا والجزائر وجيبوتي واليمن بهدف متابعة سير تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي الكلي المتفق عليها مع هذه الدول، وتقييم أداء اقتصاداتها خلال العام الماضي في إطار هذه البرامج، والاتفاق على برامج تكميلية وفق ما تقتضيه شروط القرض القائم مع كل منها.

وبالإضافة إلى ذلك، قام الصندوق أيضاً خلال العام في إطار جهوده المتعلقة بتنفيذ تسهيل التصحيح الهيكلي، بالتشاور مع السلطات في الأردن واليمن، حول أوضاع القطاع المالي والمصرفي في هذين البلدين، والتوصل إلى اتفاق على برنامج تصحيح هيكلي لمعالجة المشاكل التي يعاني منها القطاعين واتخاذ السياسات والتدابير واستحداث الآليات اللازمة لتمكين القطاعين من المساهمة بالصورة المرجوة منهما في جهود التنمية. كما أجرى الصندوق مشاورات تمهيدية مع كل من المغرب والجزائر حول أوضاع القطاع المالي والمصرفي وأولوياتها حول الإصلاحات المطلوبة في هذين القطاعين خلال المرحلة القادمة. ومن المتوقع أن يستأنف الصندوق هذه المشاورات مع كل من هاتين الدولتين في أوائل عام 1999 للاتفاق على برنامجي إصلاح هيكلي للقطاعين يتم دعمهما بواسطة تسهيل التصحيح الهيكلي.

وقد أظهرت نتائج مشاورات الصندوق مع الدول الخمس الأولى المذكورة، أن هذه الدول استمرت في جهود الإصلاحات الاقتصادية الكلية محققة (فيما عدا جيبوتي) نتائج إيجابية، فاقت في بعضٍ منها توقعات البرامج التي يجري تنفيذها.

فبالنسبة **للجزائر**، أظهرت البيانات أن أداء الاقتصاد الجزائري خلال عام 1997، في ظل البرنامج المتفق عليه، كان جيداً بشكل عام، إذ نجحت السلطات الجزائرية في تحقيق معظم الأهداف المرصودة فيه، بل إن ما تحقق في بعض المجالات فاق ما كان مقدراً له في البرنامج. فقد واصل معدل التضخم تراجعه الملحوظ عاكساً استمرار

سياسات إدارة الطلب التقييدية. كما مكّن تزامن سياسة ترشيد وضبط الإنفاق التي انتهجتها الحكومة مع ظروف خارجية مواتية متمثلة في ارتفاع الأسعار العالمية للنفط من تحقيق فائض في وضعها المالي بلغ ضعف ما كان محدداً له في البرنامج. كما رافق التحسن في مجالات التضخم والمالية العامة، تحسن ملموس في القطاع الخارجي خلال عام 1997 حيث فاقت النتائج المحققة وفق جميع المؤشرات الرئيسية لهذا القطاع توقعات البرنامج. وقد شهدت الاحتياطيات الرسمية تبعاً لذلك ارتفاعاً ملموساً، حيث أصبحت تكفي لتغطية واردات تسعة أشهر، مقارنة بـ 5.7 شهراً كانت مقدرة في البرنامج.

ومن جهة أخرى، استمرت السلطات في تطبيق الإصلاحات الهيكلية، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بإصلاح قطاع الشركات العامة، وتقوية القطاع المصرفي وتحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف. ففي مجال الشركات العامة كشفت الحكومة خلال العام من جهودها الرامية إلى إعادة هيكلة الشركات العامة تمهيداً لخصخصتها. وبالنسبة للقطاع المصرفي، فإنه وفي إطار سعي الحكومة لتحسين الوضع المالي للمصارف التجارية، فقد تحملت مديونية بعض الشركات العامة والوكالات تجاه هذه المصارف. كما واصلت الحكومة تنفيذ البرنامج الذي وضعته لرفع رؤوس أموال المصارف وفق برنامج زمني محدد والوصول بها إلى الحد الأدنى لكفاية رؤوس أموال المصارف كما حددته لجنة بازل للرقابة المصرفية. وقد مكّنت الجهود المبذولة لتطوير القطاع المالي والمصرفي الحكومة من الاستمرار في تطوير إدارتها للسياسة النقدية وتعزيز دور الأدوات غير المباشرة لهذه السياسة. وفي مجال التجارة الخارجية ونظام الصرف اتخذت السلطات عدداً من الإجراءات استهدفت تبسيط الاجراءات والمعاملات الجمركية وزيادة شفافيتها، ورفع القيود على المعاملات الجارية المتعلقة بمدفوعات السفر والسياحة. وقد توجت هذه الإصلاحات بإعلان قابلية الدينار للتحويل للمعاملات الجارية في سبتمبر 1997، أي قبل ستة أشهر من التاريخ الذي كان محدداً لذلك وهو مارس 1998.

وبالنسبة **لليمن**، فقد استمرت السلطات خلال عام 1997 في تحقيق نتائج إيجابية في مجال الإستقرار والنمو. فعلى صعيد الإنتاج والأسعار، سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً بلغت نسبته 5.4 في المائة، متماشياً بذلك مع الأهداف المرصودة في البرنامج، في حين واصل معدل التضخم تراجعه الملحوظ، إذ انخفض إلى نحو 6.3 في المائة مقارنة بنحو 27.3 في المائة في عام 1996.

وفيما يتعلق بالمالية العامة، فقد انخفض العجز الكلي في الموازنة العامة إلى نحو 1.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 2.5 في المائة المقدرة في

البرنامج، و2.9 في المائة المحققة في عام 1996. وارتبط هذا التحسن بسياسة ترشيد وضبط الإنفاق التي انتهجتها الحكومة خلال ذلك العام، وبتنفيذ الإجراءات التصحيحية في مجال الضرائب. وساهم في تحسن الوضع المالي أيضاً الإنخفاض الملموس في نفقات الدعم في الموازنة والذي نتج عن انخفاض الأسعار العالمية لبعض السلع المدعومة كالقمح والدقيق والمشتقات البترولية، وما واكبه من قيام السلطات برفع أسعار هذه السلع، بالإضافة إلى الإنخفاض الذي طرأ على مدفوعات أقساط الفوائد على الدين الخارجي، من جراء الاتفاقيات التي تم إبرامها مع الدول الأعضاء في نادي باريس.

أما بالنسبة لعام 1998 فقد تأثر الاقتصاد اليمني بشكل كبير بالتدهور الحاد في أسعار النفط خلال العام، نظراً للأهمية الكبرى لهذا القطاع، الذي يشكل قرابة 70 في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية ونحو 95 في المائة من الصادرات. وقد أظهر هذا التدهور الحاد في أسعار النفط في عام 1998 وما ترتب عليه من ضغوط على الموازنة الحكومية والوضع الخارجي، بصورة واضحة التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد اليمني، والمتمثلة في الحاجة إلى تقليل الإعتماد على النفط وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية. ويقتضي ذلك السعي لرفع معدلات الإدخار وتحسين مناخ الاستثمار، لتشجيع القطاع الخاص بهدف تفعيل وزيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية، وهو ما تستهدفه الإصلاحات الاقتصادية الواسعة التي تضطلع الحكومة بتنفيذها في إطار استراتيجية التصحيح متوسطة المدى للفترة 1997-2000. ويأتي في مقدمة هذه الإصلاحات، المحافظة على الإستقرار الاقتصادي الكلي، وعلى سياسة سعر الصرف الحر التي تحافظ على التنافسية، واستكمال الإصلاحات في المجالات الضريبية وإدارة الموزانة وإصلاحات النظام التجاري. كما تشمل الإصلاحات الرئيسية مواصلة تحرير عجلة النشاط الاقتصادي، وتقوية دور القطاع الخاص من خلال الإسراع ببرنامج التخصيص، وإصلاح النظام المالي والمصرفي ووضع الأسس لقيام سوق مالي فاعل، والإسراع في استكمال الإصلاحات التشريعية والمؤسسية المطلوبة ورفع كفاءة الطاقات الإدارية.

وبالنسبة **لجيبوتي**، في إطار جهوده المستمرة في دعم مساعي التصحيح الاقتصادي في دوله الأعضاء، كان الصندوق قد وافق في عام 1997 على تقديم قرض عادي لجمهورية جيبوتي التي انضمت حديثاً لعضويته، وذلك لدعم تنفيذ برنامج التصحيح الذي تمّ وضعه للعام المذكور. ولقد استهدف برنامج التصحيح لعام 1997 احتواء التراجع المستمر في معدلات النمو الاقتصادي، وتقوية الوضع المالي للحكومة والحد من الضغوط التضخمية والضغوط على ميزان المدفوعات.

ويذكر أن الاقتصاد الجيبوتي ظل يتعرض لضغوط كبيرة منذ مطلع التسعينات نجمت عن التغيرات السالبة في البيئة الخارجية التي يرتبط بها بشكل وثيق في ظل درجة انفتاحه العالية وضيق القاعدة الانتاجية المحلية فيه. ومن بين أهم هذه التغيرات، انخفاض حجم المعونات الرسمية المقدمة لجيبوتي، وتراجع مستويات انفاق المهاجرين والذي لعب تقليدياً دوراً هاماً في تنشيط الاقتصاد، إضافة لتعرض ميناء جيبوتي لمنافسة أشد من بعض الموانىء في الدول المجاورة، وأخيراً تأثر جيبوتي بافرازات عدم الاستقرار السياسي في المنطقة والذي أدى إلى نزوح أعداد ملحوظة من اللاجئين إليها.

وللوقوف على تنفيذ البرنامج، أوفد الصندوق بعثة متابعة إلى جيبوتي في عام 1998. ولقد تبين للبعثة أن السلطات توصلت إلى احراز قدر من التقدم النسبي في ميادين النمو الاقتصادي والتضخم وعجز الحساب الجاري للمدفوعات في عام 1997. إلاّ أن عدم حدوث الزيادة في الايرادات الحكومية التي كانت مستهدفة في البرنامج قد أدى إلى تجاوز العجز المالي الحكومي عن الحد المستهدف في البرنامج، وإلى ارتفاع النفقات عن الحدود المتفق عليها بفعل اشتداد ضغوط المطالبة بزيادة الانفاق.

وفي ضوء ما أبدته السلطات الجيبوتية من استعداد لمواصلة جهود التصحيح من خلال الاجراءات التي اتخذتها في الموازنة الحكومية لعام 1998، وقيامها في مايو من نفس العام بتسديد المتأخرات الخارجية القائمة، إضافة إلى حرصها المتواصل في توجهات سياستها الاقتصادية العامة على المحافظة على السمات الايجابية في الاقتصاد الجيبوتي والمتمثلة في قابلية العملة للتحويل وحرية النظام المالي والتجاري، فقد وافق الصندوق على تمديد فترة برنامج التصحيح إلى نهاية عام 1998، وذلك بعد الاتفاق على سياسات واجراءات إضافية تتولى الحكومة الجيبوتية تنفيذها خلال العام.

وبالنسبة **لموريتانيا**، فقد أشارت نتائج التقييم إلى أن السياسات والاجراءات التي انتهجتها موريتانيا قد ساهمت في ضبط الأوضاع المالية والنقدية وتحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، وهو ما عكسته مؤشرات أداء الاقتصاد. فقد ارتفع معدل النمو من نحو 1.7 في المائة في عام 1992 إلى 4.8 في المائة في المتوسط للفترة 1993-1997 وانخفض معدل التضخم من نحو 10.5 في المائة في عام 1992 إلى 5.6 في المائة عام 1997. وسجلت الميزانية العامة للحكومة فائضاً خلال عامي 1996 و1997 مقابل عجز بلغ

نحو 11 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1993. كما أنه وعلى الرغم من حدوث بعض التراجع في الطلب العالمي على الصادرات الرئيسية لموريتانيا، وهي الأسماك والحديد، فإن سياسة إدارة الطلب التي طبقتها السلطات خلال الفترة المذكورة قد مكنّتها من خفض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، بحيث مكّن التحسن في وضع القطاع الخارجي من زيادة حجم الاحتياطيات من العملات الأجنبية لتغطي واردات نحو 4.5 شهراً في نهاية عام 1997 مقابل شهر واحد في نهاية عام 1992.

وعلى الرغم من هذه النتائج الايجابية التي تحققت كنتيجة لبرامج التصحَيح التي تم تطبيقها، فإن الاقتصاد الموريتاني لا يزال شديد التأثر بالصدمات الخارجية وهو ما تظهره التطورات التي شهدها خلال عام 1998. فخلال هذا العام تأثرت موريتانيا بتراجع أداء قطاع الصيد البحري ذي الأهمية الكبيرة في الاقتصاد مما أثر سلباً على إيرادات الموازنة وعائدات الصادرات. وبالإضافة إلى حدة تأثر الاقتصاد الموريتاني بالصدمات الخارجية، فهو ما يزال شديد الاعتماد على المعونات الخارجية. كما أن المستوى المرتفع لحجم المديونية الخارجية ما زال يشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد.

ومن جهة أخرى، فإنه وفيما يتعلق بتسهيل التصحيح الهيكلي، فقد أظهرت نتائج مشاورات الصندوق مع الأردن واليمن أن السلطات تمكنت في هذين البلدين من تحقيق نتائج إيجابية في جهودها لتطوير القطاع المالي والمصرفي. وقد توصل الصندوق من خلال هذه المشاورات إلى اتفاق مع السلطات فيهما على برنامجي تصحيح هيكلي يعالج التحديات المتبقية في هذا القطاع.

فبالنسبة **للأردن**، فقد نفذت السلطات الأردنية في إطار البرامج التصحيحية التي تبنتها منذ عام 1989 إصلاحات واسعة في القطاع المالي والمصرفي هدفت في مجملها إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وابستقرار الأسعار وسعر الصرف، وتدعيم المنافسة بين المصارف، وتدعيم سلامة الجهاز المالي والمصرفي وتمكينه من مواكبة المستجدات الدولية. وقد شملت تلك الإصلاحات تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ليتم تحديدها وفقاً لعوامل السوق، والتحول إلى أسلوب الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية، وتفعيل المنافسة في الجهاز المصرفي، وتطوير السوق النقدي وتنشيط سوق ما بين البنوك، وتعزيز سلامة الجهاز المصرفي ورفع كفاءته. وقد ساهمت تلك الإصلاحات في تعزيز قدرة البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية والإنتقال إلى الأدوات غير المباشرة وإعادة الاستقرار لسعر الصرف، وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات الخارجية، وتنظيم مستوى السيولة المحلية بشكل

يتلاءم مع النمو الاقتصادي المتوازن ويكفل توفير التمويل اللازم للقطاع الخاص لتعزيز مشاركته في النشاط الاقتصادي.

ومن أجل المحافظة على المكتسبات والنجاحات التي تحققت وترسيخها، توصل الصندوق في مشاوراته إلى إتفاق مع السلطات الأردنية حول برنامج إصلاح هيكلي يستهدف معالجة التحديات المتبقية التي تواجه القطاع المالي والمصرفي، وأهمها بطء انتقال أثر السياسة النقدية، وعدم توفر العمق اللازم في سوق ما بين البنوك، ومحدودية الأدوات المالية المتداولة في السوق النقدي من حيث تنوعها وآجال استحقاقها، وضعف المنافسة بين البنوك بسبب وجود تفاوت كبير فيما بينها ومحدودية السوق الثانوي لسندات الحكومة.

وارتكازاً على الجهود السابقة للسلطات الأردنية لإصلاح وتطوير القطاع المالي والمصرفي، تضمن البرنامج عدة عناصر من أهمها استكمال الأطر التشريعية والقانونية التي تحكم وتنظم نشاط هذا القطاع وتمكنّه من القيام بدوره بالكفاءة المطلوبة وتعزيز ثقة المتعاملين معه. ومن عناصر البرنامج أيضاً إنشاء نظام مدفوعات الكتروني متطور يسهم في تسهيل انسياب المدفوعات بين فعاليات الاقتصاد المختلفة بسرعة وكفاءة وأمان. كما تضمن البرنامج تطوير نظام تسوية السندات بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة الحالية وبما يتواءم مع النظام الذي يجري تطويره لدى سوق عمان المالي من جانب، ومع نظام المدفوعات المقرر إنشاؤه، من جانب آخر. وبالإضافة إلى ما سبق، فقد تضمن البرنامج إجراءات لتطوير سوق ما بين البنوك، وتعزيز قدرات البنك المركزي في الرقابة والإشراف على البنوك، وتطوير الموارد البشرية في الجهاز المصرفي على اعتبار أنه يكّون حجر الزاوية في إنجاح الإصلاحات التي يجري تنفيذها لتطوير القطاع المالي والمصرفي.

وبالنسبة **لليمن**، فقد أولت الحكومة في إطار برامج الإصلاح التي تعمل على تنفيذها اهتماماً كبيراً لإصلاح القطاع المالي والمصرفي الذي كان يتسم عند بداية الاصلاح الاقتصادي بأوجه ضعف عديدة لم يستطع معها إلا القيام بدور محدود في حشد المدخرات وتخصيص الموارد. وسعت الحكومة في إطار هذه الاصلاحات إلى معالجة عوامل الضعف التي عانى منها هذا القطاع حيث استهدفت تطوير هيكله ورفع كفاءته من خلال تطوير المؤسسات والأدوات المالية، وتحسين دور وآليات الوساطة، وتعزيز القدرة التنافسية للمصارف بالإضافة إلى الإرتقاء بقدرات البنك المركزي على إدارة السياسةالنقدية والتحول إلى الأدوات النقدية غير المباشرة وتعزيز الرقابة على المصارف. وفي هذا الإطار، تم تحرير أسعار الفائدة على الإقراض، وتحقيق تطور نوعي في إدارة السياسة النقدية بالإعتماد على عمليات إصدار

أذونات الخزانة في المزاد، والاحتياطي الإلزامي. كما تم تطوير الوساطة المالية وخفض تكلفتها وتسوية كامل القروض التجارية القائمة في ذمة المؤسسات والشركات العامة تجاه القطاع المصرفي، واستحداث المحاكم التجارية لتعزيز قدرات المصارف على استرداد القروض، ومعالجة أوضاع المصارف الحكومية وإعادة هيكلتها وتعزيز الرقابة على المصارف بما في ذلك تعزيز قواعدها الرأسمالية وتطوير نظمها وأساليبها المحاسبية ووضع قانون جديد للمصارف.

وارتكازاً على هذه المنجزات، توصل الصندوق إلى اتفاق مع السلطات اليمنية على برنامج تصحيح هيكلي لمعالجة الصعوبات والتحديات المتبقية التي تواجه القطاع المالي والمصرفي في هذه المرحلة وتحد من قدرته على المساهمة في التنمية. وتتمثل هذه الصعوبات في ضيق وعدم تطور الأسواق المالية بصورتها العامة شاملة أسواق الأسهم والأوراق المالية وأوراق الدين العام وسوق ما بين البنوك، وهو الأمر الذي يمثل عائقاً أمام تطوير السياسة النقدية وأسلوب إدارتها. كما أن من هذه الصعوبات ارتفاع تكلفة الوساطة المالية ومحدودية قدرات المصارف وإمكانياتها على تطوير وتوسيع نطاق خدماتها، وارتفاع حجم الديون المتعثرة وعدم وجود نظام فاعل للمدفوعات بالإضافة إلى استمرار حاجة البنك المركزي إلى تعزيز موارده البشرية المتخصصة في مجالات مسؤولياته بما في ذلك الرقابة على المصارف.

ومن بين عناصر البرنامج المتفق عليه تحديث نظام المدفوعات والوصول بصورة متدرجة إلى إنشاء نظام الكتروني متطور. ويمثل هذا الأمر ركناً أساسياً في الجهود الرامية لتطوير القطاع المالي والمصرفي في اليمن للدور الذي يلعبه في رفع كفاءة وسرعة وسلامة إنجاز المعاملات وتطوير السوق المالي بصورته العامة بما يشمله من أسواق للأسهم والأوراق المالية وأوراق الدين العام والتعاملات فيما بين البنوك، بالإضافة إلى تيسير تنفيذ السياسة النقدية وإدارة المخاطر بما في ذلك المخاطر النظامية. كما يتضمن البرنامج إجراءات عديدة لتطوير سوق أدوات الدين العام وتنشيط السوق الثانوي لهذه الأدوات وتحسين أداء السياسة النقدية عبر عمليات السوق المفتوحة والتقليل من المخاطر والتكاليف المصاحبة لنظام التداول والتسوية القائم. ويتضمن البرنامج أيضاً إجراءات لوضع الأسس والأطر التنظيمية والمؤسسية لقيام سُوق منظم ونشط للإقراض ما بين البنوك، واستحداث سوق لتداول الأوراق المالية. وبالإضافة إلى ذلك يتضمن البرنامج إجراءات لتعزيز قدرة البنك المركزي على إدارة الإحتياطيات الرسمية والرقابة على المصارف وتدريب وتأهيل القوى البشرية في القطاع المالي والمصرفي.

المتأخرات

بلغ إجمالي أقساط القروض المستحقة على الدول المتأخرة عن تسديد التزاماتها للصندوق 94.9 مليون د.ع.ح.، وهي تمثل حوالي 30 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وبلغت الفوائد المتأخرة المستحقة على هذه الأقساط نحو 10.6 مليون د.ع.ح، وبلغت الفوائد التأخيرية نحو 91.9 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 1998 كما هو مبين في جدول رقم (3).

جدول رقم (3)

أقساط القروض والفوائد متأخرة السداد على الدول المقترضة

كما في 1998/12/31

(دينار عربي حسابي)

الدول المتأخرة في السداد	أقساط القروض	أقساط الفوائد	الفوائد التأخيرية	مجموع المتأخرات
السودان	30,147,500	5,535,232	40,153,954	75,836,686
الصومال	14,876,572	3,490,739	18,542,872	36,910,183
العراق	49,850,000	1,546,075	33,165,559	84,561,634
المجموع	**94,874,072**	**10,572,046**	**91,862,385**	**197,308,503**

ويواصل الصندوق مشاوراته مع السلطات في الدول المعنية في محاولة لإيجاد سبل لتسوية هذه المشكلة. كما أن الصندوق يسعى من خلال تكثيف جهوده في دعم البرامج التصحيحية في الدول المقترضة الأخرى لمساعدتها في تحسين أوضاعها الاقتصادية بما يضمن تعزيز قدرتها على الإستمرار في الوفاء بالتزاماتها تجاهه.

النشاط الإستثماري

يعتبر النشاط الإستثماري للصندوق مكملاً لأنشطته الأخرى التي يلتزم بأدائها بحكم الأهداف والصلاحيات التي أوكلتها إليه إتفاقية إنشائه. ويهدف هذا النشاط إلى إستغلال الموارد الذاتية التي تتجمّع لدى الصندوق، سواء من رأسماله أو الإحتياطيات التي تتراكم لديه، لحين الحاجة إليها للقيام بعملياته الأخرى، بغرض تنميتها للحصول على دخل يساعد الصندوق على تغطية نفقاته وتعزيز إحتياطياته، ومن ثم زيادة موارده الذاتية. ولتحقيق ذلك أرسى الصندوق معالم سياسة إستثمارية تأخذ في الحسبان سلامة الإستثمارات المختارة وحرية تحويل العملة المستثمر فيها مع إختيار للأصول المستثمر فيها بما يتيح للصندوق تحويلها لنقد عند الحاجة. وبالقدر الذي تسمح به سياسته يسعى الصندوق لتحقيق أقصى عائد ممكن على الإستثمارات التي يقوم بها.

وقد واصل الصندوق خلال عام 1998 نشاطه الإستثماري ملتزماً بالسياسة العامة التي حدّدها لنفسه وطّورها خلال السنوات الماضية بما يتلاءم مع التغيرات في أوضاع الأسواق المالية العالمية وما إكتسبه من خبرة خلال الفترة السابقة، دون أن يواجه ما يستوجب إدخال تعديلات جديدة على تلك السياسة.

ولعل أهم ما يميز الفترة السابقة هو ما واكبها من حالة عدم إستقرار في الأسواق المالية العالمية وتقلبات مستمرة في أسعار الصرف وأسعار الفائدة للعملات الرئيسية. وقد إستمرت هذه الظواهر خلال عام 1998 وإمتدت لتشمل بعض الأقطار مثل روسيا والبرازيل عند نهاية العام ودون تحسن يذكر في إقتصاديات دول جنوب شرق آسيا. وحيال هذه الأوضاع الصعبة يكتسب معيار الأمان أولوية وأهمية خاصة.

حرص الصندوق لتحقيق أكبر قدر من الأمان على التعامل مع المؤسسات المصرفية التي تتمتع بقدر عال من التقييمات الإئتمانية ويتابع بصفة مستمرة أوضاع تلك المؤسسات درءاً لأية مخاطر قد تنتج من خلال التعامل معها. كذلك حرص الصندوق على إنتقاء الأدوات الإستثمارية عالية الجودة، وتوزيعها على الآجال التي تتناسب مع التدفقات النقدية للصندوق وتطور نشاطه. كما حرص على توزيع أموال المحفظة على إستثمارات مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة والعملات المكونة لها، محافظاً في توزيعها بين العملات على الإلتزام بنسب مكونات وحدة حقوق السحب الخاصة إلتزاماً شبه كامل وذلك لمواجهة مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية،

وتحقيق عائد لا يتأثر كثيراً بتذبذبات أسعار الصرف والتقلبات في أسواق المالية العالمية.

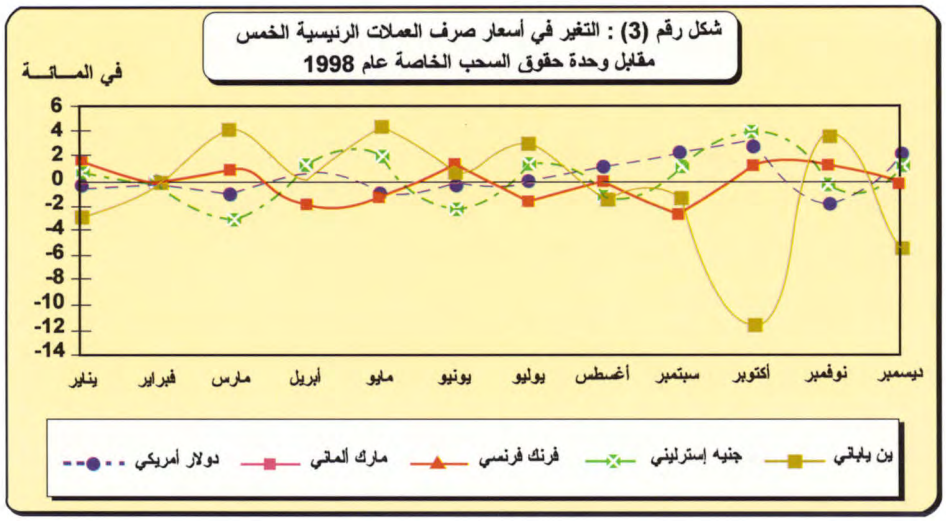

تتكون المحفظة الإستثمارية للصندوق من قسمين يضم القسم الأول المحفظة المدارة داخلياً والتي تمثل نحو 56 في المائة من إجمالي المحفظة الإستثمارية. ويضم القسم الثاني المحفظة المدارة خارجياً والتي تمثل نحو 44 في المائة من إجمالي المحفظة. وقد تم خلال عام 1998 تنفيذ إسناد مبالغ إضافية بقيمة 150 مليون و.ح.س.خ. إلى ثلاث من المؤسسات المالية العالمية المتخصصة في إدارة المحافظ الإستثمارية ضمن السياسة الإستثمارية المعتمدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين وذلك في إطار جهود الصندوق لتحسين العائد على إستثماراته وتنمية موارده الذاتية.

وبالنسبة لمعدل العائد على المحفظة الإستثمارية فقد إستمر كذلك التحسن في العائد المحقق على إجمالي المحفظة الإستثمارية المدارة داخلياً والتي تتكون في معظمها من ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك، إذ بلغ متوسط العائد السنوي الإجمالي للمحفظة 4.68. في المائة لعام 1998 مقارنةً بمعدل فائدة بلغ 4.14 في المائة على ودائع حقوق السحب الخاصة لأجل خلال عام 1998.

وبالأخذ في الإعتبار فروق تقييم محفظة السندات لغرض التداول، فإن العائد يرتفع إلى 4.71 في المائة. أما بالنسبة للمحفظة المدارة خارجياً، فقد بلغ المعدل السنوي الإجمالي للعائد المحقق، خلال عام 1998، متضمناً نتائج التعامل بالسندات 6.28 في المائة. أما بالنسبة لمجمل محافظ الصندوق الإستثمارية، المدارة داخلياً والمدارة من قبل مدراء محافظ خارجيين، فقد بلغ المعدل السنوي الإجمالي للعائد عليها، متضمناً التغير في مخصص تقييم محفظة السندات،5.37 في المائة خلال عام 1998 مقارنةً بـ 5.12 في المائة خلال عام 1997.

شكل رقم (4) : متوسط سعر الفائدة على الودائع لثلاثة أشهر خلال عام 1998

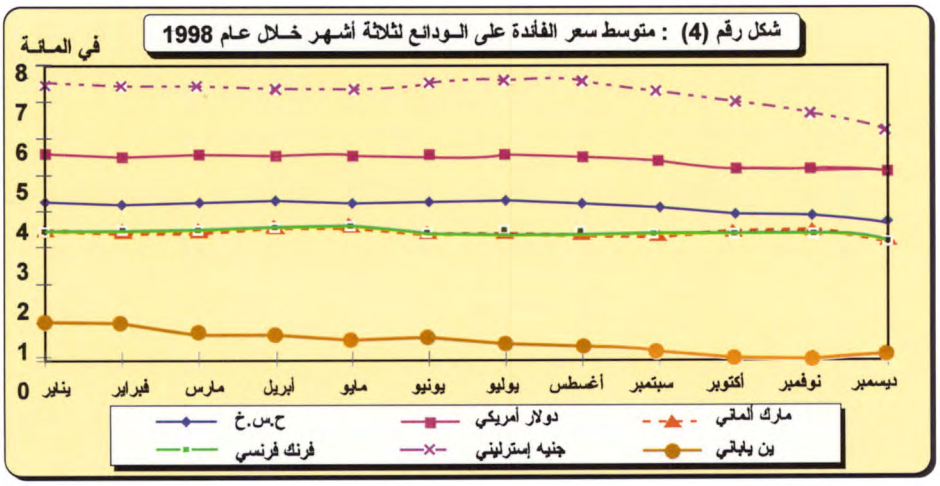

وتجدر الإشارة إلى أن نشاط الصندوق لا يقتصر على توظيف موارده الذاتية، وإنما يمتد أيضاً إلى أنشطة أخرى كقبول الودائع من المؤسسات النقدية والمالية من الدول الأعضاء، وإدارة المحافظ الإستثمارية مثل محفظة أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة وصندوق تقاعد العاملين. وقد بلغ رصيد الودائع المباشرة والمحافظ التي عُهِد إلى الصندوق بإدارتها في نهاية عام 1998 نحو 352 مليون دولار أمريكي.

من جانبٍ آخر وفي إطار تعزيز وتطوير التعاون مع المؤسسات النقدية والمالية العربية واظب الصندوق على تزويد تلك المؤسسات بالتقارير اليومية والربعية حول آخر التطورات والمستجدات في الأسواق المالية العالمية وإنعكاساتها على الإقتصادات العربية.

الأسواق المالية العربية

واصل الصندوق في عام 1998 نشاطه في مجال الأسواق المالية، فعمل على تطوير نشاط قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، وتقديم الدعم الفني لمساعدة الدول الأعضاء في إنشاء وتطوير أسواقها المالية. كما استمر الصندوق في التعاون مع المؤسسات العربية والدولية العاملة في هذا المجال.

فبالنسبة لنشاط قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، استمر الصندوق في إصدار النشرة الفصلية الخاصة بأنشطةالأسواق المشاركة فيها.

وحيث أن الصندوق استهدف من وراء إنشاء هذه القاعدة نشر بيانات ومؤشرات أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في إطار موحد وبصورة منتظمة من أجل زيادة التعريف بهذه الأسواق وبفرص الاستثمار فيها، وضع الصندوق خلال عام 1998 خطة عمل، لتطوير عمل القاعدة تتضمن استخدام الشبكة العنكبوتية العالمية في استلام ونشر البيانات الخاصة بالأسواق المشاركة. وتستهدف الخطة نشر البيانات المتعلقة بأداء الأسواق المشاركة بصورة آنية وبما يخدم أغراض المتعاملين في هذه الأسواق والمهتمين بها. ويقدر أن يكتمل تنفيذ هذه الخطة خلال عام 1999.

ومن جهة أخرى، وفي إطار الجهود التي يبذلها الصندوق لتقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في مجال إنشاء وتطوير أسواقها المالية، فقد أوفد خلال عام 1998 بعثة إلى اليمن لمساعدة السلطات اليمنية في جهودها لإنشاء سوق للأوراق المالية ولاستكمال الدراسة الأولية التي سبق وأن أعدها لهذا الغرض. وقد قامت البعثة بإجراء مسح ميداني للأوضاع التشريعية والمؤسسية والجوانب المتعلقة بإصدار وتداول الأوراق المالية في اليمن من أجل تحديد الخطوات والمراحل المناسبة لإنشاء السوق. وفي ضوء ذلك، أعد الصندوق دراسة موسعة تتعلق بمقومات وخطوات إنشاء السوق، تم تقديمها للسلطات اليمنية. وقد تضمنت الدراسة توصيات بالبدائل المناسبة فيما يخص الإطار التشريعي والقانوني للسوق، والجوانب الإدارية والمؤسسية، ودور الحكومة، ونواحي تدعيم وتعزيز عوامل العرض والطلب على الأوراق المالية، وآليات الوساطة الاستثمارية وتطويرها. وحددت الدراسة الخطوات المطلوب اتخاذها لإنشاء هذا السوق مع اقتراح برنامج زمني لتحقيق ذلك. وتعكف السلطات اليمنية حالياً على مراجعة الدراسة المذكورة وما جاء فيها من توصيات بغية وضع خطة عمل، بالتشاور مع الصندوق، لإنشاء هذا السوق.

وعلى الصعيد نفسه، أعد الصندوق، بناء على طلب من بورصة بيروت، برنامجاً لاحتساب المؤشر العام للأسعار في البورصة وذلك على غرار ما هو معمول به في معظم البورصات العربية والعالمية . وقد تم تزويد البورصة بهذا البرنامج ومن المتوقع أن يتم استخدامه خلال عام 1999.

وفيما يتعلق بمجال تقييم الملاءة شهد عام 1998 الإنطلاقة الفعلية لنشاط الشركة العربية لتقييم الملاءة الائتمانية التي أنشأها الصندوق بالتعاون مع مجموعة فيتش ايبكا ومؤسسة التمويل الدولية وذلك من خلال عمليات الشركتين التابعتين لها وهما "الشركة المغاربية للتقييم"، ومقرها تونس، و"شركة النيل لتقييم وتصنيف الأوراق الملية"، ومقرها القاهرة.

فقد واصلت "الشركة المغاربية للتقييم" توسعها في تقديم خدماتها في مجال تقييم الملاءة الائتمانية وتصنيفها للمقترضين ومصدري السندات بالإضافة إلى المصارف وشركات الوساطة المالية. وقد ارتفع عدد المؤسسات التي قامت الشركة بإجراء تقييم لها إلى تسعة عشرة مؤسسة في نهاية السنة.

وفيما يخص شركة النيل لتقييم وتصنيف الأوراق المالية التي استكملت إجراءات انشاءها في أواخر عام 1997، فقد قامت خلال الأشهر العشر الأولى من السنة الأولى لعملياتها بإجراء تقييمات لخمس مؤسسات عاملة في مصر شملت ثلاث مصارف منها مصرف أهلي واثنين دوليين. كما قطعت الشركة في الشهرين الآخيرين من العام شوطاً بعيداً في مفاوضاتها الرامية إلى التوصل إلى اتفاق مع ثمانية عشرة مؤسسة أخرى راغبة ومهتمه بإجراء تقييم لجدارتها الائتمانية.

ومن ناحية أخرى، شارك الصندوق في عدد من الفعاليات التي تناولت الأسواق المالية العربية من جوانبها المختلفة. فقد شارك الصندوق في ندوة "الاستثمار في الأسواق المالية الخليجية والعالمية" التي عقدت في البحرين خلال يومي 10 و 11 مارس 1998، وقدم خلالها ورقة حول "دور أسواق الأوراق المالية الوطنية في تمويل عمليات التنمية بدول مجلس التعاون". كما شارك في الندوة التي عقدت في صنعاء خلال شهر أبريل 1998 حول برنامج تمويل التجارة العربية والسوق المالي، وقدم خلالها ورقة حول "أسواق الأوراق المالية العربية الأهداف، الأطر التنظيمية والتشريعية، وعوامل العرض والطلب". كذلك شارك الصندوق في مؤتمر "تقنية الإتصالات في الأسواق المالية" لعام 1998 الذي عقد في دبي خلال يومي 19 و 20 أكتوبر 1998.

نشاط التدريب

نظم معهد السياسات الإقتصادية خلال عام 1998 ست دورات تدريبية مكثفة بالإضافة إلى حلقة عمل حول سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية. وقد استفاد من هذه الدورات 185 متدرباً من الدول الأعضاء. وبذلك ارتفع عدد الدورات التدريبية التي نظمها المعهد منذ بداية نشاطه إلى 63 دورة، استفاد منها 1761 من الكوادر العربية. كما بلغ عدد حلقات العمل التي نظمها المعهد منذ بداية هذا النوع من النشاط في عام 1995 أربع حلقات عمل شارك فيها نحو 91 من الخبراء وكبار العاملين في الأجهزة النقدية والمالية في الدول العربية.

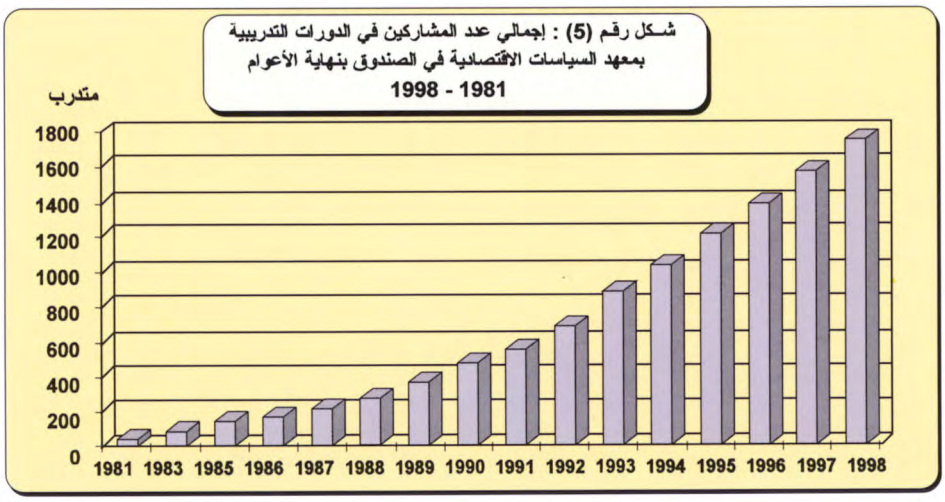

دورة سياسات وإدارة القطاع الخارجي

عُقدت هذه الدورة خلال الفترة 7 - 25 فبراير 1998 في مقر الصندوق. وتم خلالها مناقشة سياسات القطاع الخارجي وذلك بهدف توسيع وتعميق فهم المشاركين للمسائل ذات العلاقة بتصميم وتحليل سياسات القطاع الخارجي. كما ناقشت الدورة موضوعات تتعلق بالسياسات المالية والنقدية وأسعار الصرف والتجارة الخارجية بالإضافة إلى سياسة وإدارة الدين الخارجي.

وقد شارك في هذه الدورة 34 متدرباً من العاملين في هذا المجال في البنوك المركزية ووزارات المالية والتخطيط والإقتصاد والتجارة الخارجية في 16 دولة عربية. وقام

بالتدريس فيها محاضرون من معهد السياسات الإقتصادية والدائرة الإقتصادية والفنية في الصندوق بالإضافة إلى محاضرين من معهد صندوق النقد الدولي ومنظمة الأونكتاد.

دورة إدارة السياسة المالية

نظم المعهد هذه الدورة التي تم تخصيصها لصالح المتدربين في لبنان وسورية والأردن وفلسطين بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي ومصرف لبنان وقد عُقدت هذه الدورة في بيروت - لبنان، خلال الفترة 20 - 30 مايو 1998. وتناولت الدورة المفاهيم والعناصر الأساسية للسياسة المالية، وناقشت نفقات الحكومة الجارية والرأسمالية وسياسة الإنفاق وكذلك الضرائب من حيث فاعليتها وعدالتها، بالإضافة إلى دور السياسة المالية في تعزيز التنمية والاستقرار الإقتصادي.

وشارك في الدورة 31 متدرباً من الفنيين الرسميين المعنيين بتصميم ودراسة وتحليل وتطبيق السياسة المالية في الدول الأربع المذكورة. وقد حاضر فيها خبراء من معهد السياسات الإقتصادية في الصندوق بالإضافة إلى خبراء من معهد صندوق النقد الدولي.

دورة أساليب التحليل الإقتصادي

نظم المعهد هذه الدورة في مقره خلال الفترة 6 - 18 يونيو 1998. وقد تناولت هذه الدورة مفاهيم وأساليب وأدوات التحليل الإقتصادي الكلي، متضمنة الحسابات الرئيسية للإقتصاد الكلي والترابط فيما بينها، والأدوات الحديثة للتحليل الإقتصادي، وتحليل الناتج والإنفاق والأسعار والتحليل النقدي والمالي، وكذلك ميزان المدفوعات وآثار التغير في أسعار الصرف.

وقد شارك في هذه الدورة 30 متدرباً من المستويات المتوسطة من العاملين في الأجهزة الحكومية المسؤولة عن وضع وتنفيذ ومتابعة السياسات الإقتصادية في 18 دولة عربية. وقام بالتدريس فيها محاضرون من معهد السياسات الإقتصادية والدائرة الإقتصادية والفنية في الصندوق.

دورة إدارة الإيرادات العامة

عُقدت هذه الدورة في مقر الصندوق خلال الفترة 19 - 30 سبتمبر 1998. وتناولت مفاهيم المالية العامة ومصادر الإيرادات وأنواع الضرائب وتحليل آثارها

الإقتصادية وتقدير حصيلتها، بالإضافة إلى إدارة الضرائب والمشاكل المتعلقة بتقديرها وجبايتها.

وشارك في الدورة 31 متدرباً من المستويات المتوسطة من العاملين في الأجهزة الحكومية المسؤولة عن تخطيط وتقدير وتحليل الإيرادات العامة في 17 دولة عربية. وقام بالتدريس فيها محاضرون من معهد السياسات الإقتصادية والدائرة الإقتصادية والفنية في الصندوق بالإضافة الى محاضرين من دائرة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي.

دورة تصميم برامج الاستقرار والتصحيح الإقتصادي

نظم المعهد هذه الدورة في مقره خلال الفترة 12 - 29 اكتوبر 1998. وتناولت الدورة أساليب التحليل الإقتصادي الكلي، وعلاقات الترابط بين المتغيرات الإقتصادية الكلية، والبرمجة المالية ورسم السياسة الإقتصادية وتقييم آثارها على الأداء الإقتصادي.

وشارك في الدورة 31 متدرباً من العاملين في الأجهزة الحكومية المسؤولين عن إعداد التقارير الإقتصادية ومتابعة البرامج التصحيحية وتقديم التوصيات الى متخذي القرارات في 18 دولة عربية. وقام بالتدريس فيها محاضرون من معهد السياسات الإقتصادية والدائرة الإقتصادية والفنية في الصندوق بالإضافة إلى محاضرين من معهد صندوق النقد الدولي.

دورة إدارة المحافظ الاستثمارية

عُقدت هذه الدورة بالتعاون مع مؤسسة UBS Brinson خلال الفترة 6 - 10 ديسمبر 1998 في مقر الصندوق. وتناولت الدورة الأوضاع السائدة في الأسواق المالية والتطورات الحديثة فيها، واستهدفت التعريف بمختلف جوانب الأدوات الاستثمارية وكيفية إدارة المحافظ الاستثمارية المكونة أساساً من الأدوات ذات الدخل الثابت في ظل الأوضاع والمستجدات الراهنة.

شارك في الدورة 29 متدرباً يعملون في هذا المجال، معظمهم من البنوك المركزية ووزارات المالية والإقتصاد في 17 دولة عربية. وقد وفرت مؤسسة UBS Brinson المحاضرين والمواد التدريبية للدورة، حيث قام بالتدريس عدد من خبراء المؤسسة بالإضافة إلى محاضرين من جامعة St. Gallen بسويسرا.

حلقة عمل حول سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية

في إطار سعيه المستمر لإتاحة الفرصة لكبار المسؤولين العاملين في الأجهزة النقدية والمالية الذين لا تسمح ظروف عملهم بحضور ندوات مطولة، نظم معهد السياسات الإقتصادية حلقة عمل لمدة أربعة أيام خلال الفترة 28-31 مارس 1998، حول سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية. وقد استعرضت الحلقة وتدارست أهم القضايا المتعلقة بسياسات وإدارة الدين العام بوجه عام، وفي البلدان العربية على وجه الخصوص. وناقشت تجارب كل من الأردن ولبنان ومصر والمغرب وتونس في مجال تخطيط وإدارة الدين العام بهدف التعرف على المشاكل التي تواجهها هذه الدول والحلول المطروحة لهذه المشاكل.

وشارك في هذه الحلقة 28 من كبار المسؤولين القائمين على إدارة الدين العام في 17 دولة عربية. كما شارك في الحلقة خبير من منظمة الاونكتاد، بالإضافة الى خبراء من معهد السياسات الإقتصادية في الصندوق. وتم إصدار وقائع الحلقة في كتاب تضمن أوراق البحث والمناقشات التي دارت حولها، جرى توزيعه على المهتمين في الدول العربية.

وتجاوباً مع رغبة السادة محافظي الصندوق بشأن مواصلة المساعي الدؤوبة لتطوير وتكثيف نشاطات معهد السياسات الاقتصادية في تنظيم المزيد من الدورات التدريبية وحلقات العمل والندوات لفائدة الكوادر الوسطى والعليا العاملة في الأجهزة النقدية والمالية في الدول الأعضاء، أجرى الصندوق خلال عام 1998 سلسلة من المشاورات مع صندوق النقد الدولي لتعميق التعاون مع معهده ودراسة إمكانية إنشاء برنامج تدريب اقليمي مشترك من شأنه ترسيخ أواصر العمل بين المعهدين على نحو منتظم من خلال توفير فرص تدريبية تضاف إلى الدورات التي يعقدها عادة معهد السياسات الاقتصادية. هذا وقد قطعت المحادثات في هذا الخصوص شوطاً كبيراً ويؤمل معها التوصل إلى توقيع مذكرة تفاهم رسمية تمكن من انطلاق نشاط البرنامج خلال عام 1999.

الندوة السنوية المشتركة

في إطار سلسلة الندوات السنوية المشتركة التي ينظمها الصندوق بالمشاركة مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي وبالتعاون الفني مع صندوق النقد والبنك الدوليين حول موضوعات الساعة التي تهم واضعي ومنفذي السياسات الإقتصادية، نظم الصندوق الندوة السنوية المشتركة لعام 1998 التي عُقدت في

أبوظبي خلال يومي 17 و 18 مايو 1998. وقد كان موضوع هذه الندوة "تنمية الموارد البشرية والنمو الإقتصادي في الدول العربية"، عاكساً إدراك الصندوقين العربيين لما ينطوي عليه موضوع تنمية الموارد البشرية من أهمية بالنسبة لتعزيز النمو الإقتصادي في الدول العربية.

وقد ناقشت الندوة أربع أوراق تناولت أربعة محاور رئيسية للموضوع، وهي: المهارات البشرية والنمو والتنمية الإقتصادية، والتعليم في البلدان العربية، والتدريب على إدارة الإقتصاد، والتمويل الفعّال للتعليم : دور كل من القطاع العام والخاص. وشارك في إعداد الأوراق خبراء من صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وشارك في الندوة مسؤولون وخبراء من المنظمات والمؤسسات العربية والدولية ومن الجامعات العربية.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

تابع الصندوق خلال عام 1998، جهوده لتطوير وتوثيق روابط التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى ومع المنظمات الإقليمية والدولية التي تجمعه بها اهتمامات مشتركة، وذلك بالصورة التي تخدم مصالح دوله الأعضاء، وتساعده على بلوغ أهدافه بالوجه المطلوب. وفيما يلي ملخصاً لأبرز الأنشطة التي قام بها الصندوق في هذا المجال خلال العام.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يعتبر التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي أصبح أحد المراجع الأساسية للتطورات الاقتصادية في الدول العربية، رمزاً للتعاون المميز بين الصندوق ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى المشاركة في إعداده، وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وفي إطار هذا الجهد المشترك، تقوم كل من هذه الجهات الأربع بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام. بالإضافة إلى ذلك يضطلع الصندوق بمهام تحرير التقرير وإخراجه وإصداره وذلك منذ بداية صدور التقرير في عام 1980.

وقد تضمن العمل في إنجاز التقرير الصادر في هذ العام، إرسال الاستبيانات الإحصائية الخاصة بالتقرير إلى الدول الأعضاء للحصول على المعلومات اللازمة لإعداده استناداً إلى مصادرها الوطنية، واستضافة الصندوق بمقره لممثلي الجهات الأخرى الثلاث المشاركة في اجتماع تنسيق الإحصاءات المستخدمة في التقرير الذي عقد خلال الفترة 20-22 أبريل 1998، واجتماع مراجعة ومناقشة المسودات الأولية لفصول التقرير وأجزائه الذي عقد خلال الفترة 14-16 يونيو 1998.

وتتويجاً لتلك الجهود قام الصندوق بتحرير الصيغة الأولية محدودة التداول من التقرير في مطلع أغسطس 1998 وإرسالها إلى الجهات المعنية في الدول العربية لإبداء ملاحظاتها حولها. وفي ضوء تلك الملاحظات قام الصندوق بإعداد وتحرير الصيغة النهائية من التقرير.

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

واصل الصندوق في إطار الدور المناط به كأمانة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، القيام بالمهام الموكلة إليه في إعداد وثائق الاجتماعات

الدورية للمجلس ومكتبه الدائم ولجنة الرقابة المصرفية المنبثقة عنه، بجانب إعداد الدراسات والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس.

وفي هذا الإطار، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ 11 يونيو 1998، كما تولى مهام الإعداد الفني والإداري لاجتماعات الدورة الاعتيادية الثانية والعشرين للمجلس التي عقدت في عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 6 سبتمبر 1998. وقدم الصندوق خلال هذه الدورة الصيغة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1998، والتقرير الدوري حول "التطورات في السياسات المالية والنقدية في الدول العربية خلال عام 1997"، وذلك بالإضافة إلى الورقة التي أعدها الصندوق عن "آثار وانعكاسات اليورو على الأوضاع الاقتصادية للدول العربية".

وناقشت الدورة إلى جانب ذلك، تقرير وتوصيات الاجتماع السابع للجنة الرقابة المصرفية، حيث وافق المجلس على توصيات اللجنة بشأن "تعيين ومسؤوليات المدققين الخارجيين"، واعتمد ملاحظات المكتب الدائم بشأنها. كما ناقش المجلس القضايا المقترح إدراجها ضمن الخطاب العربي الموحد الذي يلقيه أحد المحافظين العرب في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين.

وفي مجال تبادل التجارب والخبرات بين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ناقش المجلس الدراسة التي قدمها معالي محافظ البنك المركزي الأردني حول "تجربة السياسة النقدية في الأردن في ظل عملية التصحيح الاقتصادي".

وفي إطار مسؤولياته كأمانة فنية للجنة الرقابة المصرفية، نظم الصندوق الاجتماع الثامن للجنة الرقابة المصرفية الذي عقد بمقره خلال يومي 23 و 24 نوفمبر 1998. وقد ناقشت اللجنة موضوعي مركزية المخاطر وترخيص المصارف واتخذت التوصيات الملائمة بشأنهما. كما استعرضت بجانب ذلك أهم التطورات في مجال الرقابة المصرفية في الدول العربية خلال العام، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لمعالجة موضوع عام 2000.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

شارك الصندوق في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الحادية والستين المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 9-12 فبراير 1998، وفي اجتماعات لجنة التنفيذ والمتابعة التي تشرف على تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة

التجارة الحرة العربية الكبرى. كما شارك الصندوق في الدورة الثانية والستين للمجلس المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 7-10 سبتمبر 1998. وكان محور أعمال الدورتين استعراض وتقييم الإجراءات التي اتخذتها الدول حول البرنامج التنفيذي لقيام هذه المنطقة خلال عشر سنوات، وما تم بشأن تخفيض نسبة 10 في المائة من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ابتداء من أول يناير 1998.

وقام الصندوق، كما جرت العادة، بعرض الصيغة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1998 نيابة عن الجهات المساهمة في إعداده، على الدورة الثانية والستين للمجلس. كما قام بعرض قرارات الدورة الثانية والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إضافة إلى المواضيع المقترح تضمينها في الخطاب العربي الموحد الذي يُلقى كل عام في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، والتقرير الدوري عن نشاط الحساب الموحد للمنظات العربية المتخصصة الذي يتولى الصندوق إدارته منذ عام 1990 بتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبجانب ذلك قدم الصندوق خلال اجتماعات لجنة التنفيذ والمتابعة للبرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبتكليف من المجلس، دراسة حول "الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعرفة الجمركية المفروضة على السلع العربية المستوردة من الدول العربية".

منظمات عربية وإقليمية أخرى

حرص الصندوق خلال عام 1998 على المشاركة في اللقاءات المخصصة لبحث قضايا حيوية ترتبط بجوانب عمله واهتماماته.

وفي هذا الصدد، شارك الصندوق في مؤتمر الطاقة العربي السادس الذي عقد في دمشق خلال الفترة 10-13 مايو 1998، وتناول المؤتمر موضوع الطاقة في الدول العربية ومجالات التعاون القائم فيما بينها، إلى جانب قضايا البيئة والتنمية في العالم العربي. كما شارك في اجتماع الخبراء حول "تقييم المراحل الأولى من تنفيذ نظام الحسابات القومية 1993 في دول الأسكوا"، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الأسكوا) في بيروت خلال الفترة 18-22 مايو 1998.

كما شارك الصندوق في حلقة النقاش حول "مسودة التقرير النهائي لمشروع نمذجة الاقتصاد الكلي لدول مجلس التعاون" التي نظمتها الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض خلال يومي 15 و 16 سبتمبر 1998. كما شارك في مؤتمر "أنظمة الدفع" الذي نظمه مصرف لبنان بالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي وبنك التسويات الدولية، وعقد في بيروت خلال الفترة 16-18 سبتمبر 1998. وشارك أيضاً في ورشة العمل الإقليمية حول "سياسات جذب الاستثمارات إلى العالم العربي"، التي نظمتها منظمة الأونكتاد بالتعاون مع الحكومة اللبنانية، وعقدت في بيرت خلال الفترة 28-30 سبتمبر 1998. كما شارك الصندوق كذلك في ندوة "آثار انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية، على قطاعات التأمين والمصارف وخدمات الأعمال"، التي نظمتها وزارة التجارة والاقتصاد بدولة الإمارات في أبوظبي في 4 أكتوبر 1998. وشارك أيضاً في المؤتمر المصرفي الرابع لدول مجلس التعاون الخليجي حول "العمل المصرفي الخليجي في ظل المنافسة والأسواق المالية العالمية المتغيرة" الذي عقد بالدوحة خلال يومي 24 و 25 أكتوبر 1998.

كذلك، شارك الصندوق في الاجتماع الثالث والعشرين للجنة الدائمة للإحصاء الذي نظمته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وعقد بالقاهرة خلال يومي 25 و 26 نوفمبر 1998. كما شارك في المؤتمر المصرفي الفلسطيني الأول حول "دور البنوك والمؤسسات المالية في التنمية والإعمار"، الذي نظمته السلطة الفلسطينية وعقد في غزة خلال يومي 2 و 3 ديسمبر 1998.

وفي إطار دعمه لجهود دوله الأعضاء لاستقطاب الاستثمارات العربية، شارك الصندوق بوصفه أحد المنظمات الراعية في مؤتمر "فرص الاستثمار في الجزائر"، والذي عقد في البحرين خلال يومي 5 و 6 ديسمبر 1998. وقدم الصندوق ورقة إلى المؤتمر حول "مسيرة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر وانعاكساتها على البيئة الاستثمارية".

المنظمات الدولية

في إطار التعاون القائم بينه وبين صندوق النقد والبنك الدوليين، شارك الصندوق بصفة مراقب في اجتماع لجنة التنمية الذي عقد في واشنطن خلال يومي 15 و 16 أبريل 1998. كما حضر الاجتماعات السنوية المشتركة لهاتين المؤسستين التي عقدت في واشنطن خلال الفترة 3-7 أكتوبر 1998. وعقد الصندوق على هامش تلك الاجتماعات عدداً من المقابلات مع المسؤولين في هاتين المؤسستين، تم فيها بحث

القضايا ذات الاهتمام المشترك، شملت استعراض التطورات الاقتصادية في بعض الدول العربية، والتعاون القائم بين الصندوق وهاتين المؤسستين في مجال خدمات التدريب التي يوفرها الصندوق لأعضائه من خلال معهد السياسات الاقتصادية التابع له وفي مجال الندوة السنوية التي ينظمها الصندوق بالإشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى مواصلة المشاورات حول امكانية انشاء برنامج تدريب اقليمي مشترك.

كما شمل التعاون في عام 1998 كذلك، عقد لقاءات مع الفنيين في المؤسستين الدوليتين لمتابعة التشاور حول مختلف جوانب تجاربهما في مجال الإصلاحات الهيكلية القطاعية وخاصة تلك المتعلقة بالقطاع المصرفي والمالي وقطاع مالية الحكومة، وذلك في إطار جهود الصندوق لإستكمال الإجراءات اللازمة للمباشرة في تنفيذ تسهيل التصحيح الهيكلي الجديد.

وفي السياق نفسه، وضمن نشاط التعاون مع المنظمات الدولية لدعم الجهود التصحيحية في الدول الأعضاء، شارك الصندوق في اجتماع المجموعة الاستشارية لموريتانيا الذي نظمه البنك الدولي في مقره بباريس خلال الفترة 25-27 مارس 1998.

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

يمثل التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية أحد الأركان الهامة لإستراتيجية عمل الصندوق، إذ يعتبر امتداداً طبيعياً لجهود الصندوق في مجال تنمية وتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، وكذلك للدور الكبير الذي لعبه الصندوق في نشأة وقيام البرنامج ومباشرته لمهامه كإحدى مؤسسات العمل العربي المشترك التي تتمتع بالشخصية القانونية الإعتبارية والذمة المالية المستقلة.

ويساهم الصندوق بنصف رأسمال البرنامج البالغ خمسمائة مليون دولار أمريكي، مفسحاً المجال لمؤسسات التمويل العربية المشتركة والمؤسسات المالية والمصرفية العربية والدولية والمشتركة للإسهام بالنصف المتبقي من رأس المال. وتجسد المساهمة الكبيرة للصندوق في رأسمال البرنامج الأهمية التي يعلقها عليه، وحرصه على تمكينه من الإنطلاق من قاعدة قوية تساعده على تحقيق أهدافه في تنمية المبادلات التجارية العربية. ويتولى مدير عام الصندوق مهام الرئيس التنفيذي رئيس مجلس إدارة البرنامج، كما يشارك أربعة من أعضاء مجلس إدارة الصندوق في مجلس إدارته المكّون من ثمانية أعضاء.

وبموجب مذكرة التفاهم التي أبرمت بين الصندوق والبرنامج في أبريل 1990 بغرض تنظيم التعاون بينهما، يقوم الصندوق سنوياً بالاتفاق مع البرنامج على تقديم مجموعة من الخدمات المتخصصة التي يحتاجها البرنامج لتسيير أعماله مقابل رسوم متفق عليها. وقد شملت الخدمات التي وفرها الصندوق للبرنامج خلال عام 1998 المجالات الخاصة بالشؤون الفنية والقانونية والإدارية والتدقيق الداخلي وخدمات مكتبة الصندوق، بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظه الإستثمارية.

ويهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية البينية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها والإمكانات المتاحة في الأسواق العربية وفرص الإستفادة منها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة. وترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض. ويدير البرنامج عملياته من خلال خطوط ائتمان يقدمها إلى الوكالات الوطنية لإعادة تمويل الائتمان الذي تقدمه للصادرات والواردات.

ولقد شهد عام 1998 توسعاً ملحوظاً في أعمال البرنامج. فقد تم خلال هذا العام تسمية إحدى عشرة وكالات وطنية جديدة ليبلغ بذلك عدد الوكالات الوطنية للبرنامج 96 وكالة في 18 دولة عربية. ويمكّن ارتفاع عدد الوكالات الوطنية وانتشارها من توسيع نطاق نشاط البرنامج وتوفير خيار أكبر للمتعاملين في التجارة العربية فيما يتعلق بالوكالات الوطنية التي يرغبون في التعامل من خلالها. ولقد بلغ عدد الإتفاقيات التي أبرمها البرنامج لإعادة تمويل صفقات تجارية بين الدول العربية خلال العام 30 اتفاقية بلغت قيمتها نحو 375 مليون دولار أمريكي. وبذلك يبلغ عدد الإتفاقيات التي أبرمها البرنامج منذ بداية نشاطه 167 اتفاقية بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1,005 مليون دولار أمريكي.

كما شهد هذا العام ارتفاع نشاط ترويج التجارة حيث نظم البرنامج بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أول لقاء للمصدرين والمستوردين العرب وذلك في مجال صناعة النسيج والملابس في دمشق خلال شهر أكتوبر. وشارك في هذا اللقاء نحو 100 شركة من 9 دول عربية. وقد وفر هذا اللقاء الفرص للجهات المشاركة لإجراء لقاءات ثنائية والبحث حول إمكانات التعاون فيما بينها والتعرف على أوضاع الأسواق في دولها ومستوى الطلب والعرض على مختلف منتجات هذه الصناعة في الدول العربية. كما تم التوصل إلى عدد من الصفقات التجارية بين الجهات المشاركة مع قيام الوكالات الوطنية للبرنامج المشاركة في اللقاء بدراسة امكانية تمويلها من خلال تسهيلات البرنامج الائتمانية. ولعل من أهم نتائج هذا اللقاء تغيير الكثير من المفاهيم الخاطئة السائدة سابقاً لدى الجهات المشاركة حول امكانات التبادل التجاري بين الدول العربية حيث اكتشفت وجود امكانات كبيرة لنمو هذا التبادل.

النشرات والتقارير الدورية والدراسات

واصل الصندوق عام 1998 إصدار النشرات والتقارير والدراسات التي يهدف من ورائها إلى زيادة الوعي بالقضايا الاقتصادية الراهنة وبالتطورات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية. وقد شملت النشرات والتقارير الدورية التي أصدرها الصندوق خلال العام ما يلي :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يشارك الصندوق في إعداد فصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى جانب اضطلاعه بمهام تحرير التقرير وإخراجه وإصداره. ولقد شارك الصندوق في التقرير الاقتصادي لعام 1998 بإعداد الفصول المتعلقة بالتطورات المالية والنقدية والمصرفية، وتطورات الأسواق المالية العربية، والتجارة الخارجية، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم وأسعار الصرف. وبالإضافة إلى ذلك أعد الصندوق فصل المحور بالتقرير عن "التدفقات الاستثمارية إلى الدول العربية".

النشرة الفصلية لقاعدة بيانات الأسواق المالية

أصدر الصندوق خلال العام أربعة أعداد من النشرة الفصلية لهذه القاعدة. وتغطي النشرة نشاط الأسواق المالية العربية المشاركة في القاعدة وأدائها. وتتضمن تحليلاً للتطورات في مؤشرات أداء هذه الأسواق، وكذلك مؤشر الصندوق لهذه الأسواق ومقارنة ذلك مع مؤشرات أداء الأسواق المالية الناشئة والأسواق المالية في الدول الصناعية.

النشرة الإقتصادية

أصدر الصندوق خلال العام العدد الرابع من النشرة الإقتصادية، التي تهدف إلى التعريف بنشاطات الصندوق وإنجازاته، واستعراض القضايا الإقتصادية الراهنة ذات الأهمية التي ترتبط باهتمامات الصندوق وأهدافه. ويأمل الصندوق من وراء إصدار هذه النشرة وتعميمها على القراء في الدول العربية إلى زيادة الوعي بهذه القضايا وتسهيل متابعة الأحوال الإقتصادية الراهنة والسياسات التي تنتهجها الدول العربية على الصعيد المالي والإقتصادي.

النشرات الإحصائية

واصل الصندوق عام 1998 اصدار النشرات الإحصائية الدورية التي تتضمن بيانات اقتصادية عن الدول العربية في سلاسل زمنية تتلاءم مع احتياجات الباحثين والمهتمين بمتابعة التطورات في الاقتصادات العربية. ولقد تم إعداد وتبويب تلك الإحصاءات وفق المنهجيات والمفاهيم المتعارف عليها دولياً وذلك حتى يتسنى أيضاً استخدامها في عقد المقارنات فيما بين الدول وفي إعداد المؤشرات الإقليمية والعربية. وشملت هذه النشرات :

- الحسابات القومية للدول العربية.
- النقد والإئتمان في الدول العربية.
- أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية.
- موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية.
- التجارة الخارجية للدول العربية.
- الدول العربية: مؤشرات اقتصادية.

الدراسات

أعد الصندوق خلال عام 1998، عدداً من الدراسات شملت :

1. دراسة حول "التدريب على إدارة الاقتصاد" تم تقديمها في الندوة السنوية المشتركة لعام 1998 عن "تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية".

2. دراسة حول "دور الأسواق المالية الوطنية في تمويل عمليات التنمية بدول مجلس التعاون" تم تقديمها في ندوة "الاستثمار في الأسواق المالية الخليجية والعالمية" التي نظمها إتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة البحرين.

3. دراسة حول "أسواق الأوراق المالية العربية : الأهداف، الأطر التنظيمية والتشريعية، وعوامل العرض والطلب" تم تقديمها في الندوة التي عقدت في صنعاء حول برنامج تمويل التجارة العربية والسوق المالي.

4. دراسة حول "مسيرة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر وانعكاساتها على البيئة الاستثمارية" تم تقديمها في مؤتمر فرص الاستثمار في الجزائر.

الوضع المالي الموحد للصندوق

تشتمل البيانات المالية الموحدة على بيانات صندوق النقد العربي (الصندوق)، وبيانات برنامج تمويل التجارة العربية (المؤسسة التابعة)، الذي يمتلك الصندوق فيه ما نسبته 56 في المائة من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 ديسمبر 1998. وقد تأسس برناج تمويل التجارة العربية من قبل مجلس المحافظين للصندوق بموجب قراره رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط إئتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء.

وتعكس البيانات المالية الموحدة المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 1998 ، ونتائج اعماله ، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. ويبيّن الملخص أدناه مكونات صافي حقوق المساهمين ، ومصادر وتخصيصات الموارد ، ونتائج الأعمال للسنة.

المركز المالي

حقوق المساهمين

تتمثل صافي الموجودات في حقوق المساهمين في صندوق النقد العربي وكذلك حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة.

وقد إرتفعت حقوق المساهمين في الصندوق، والتي تشمل رأس المال والإحتياطيات ، إلى 651,215 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1998 مقارنة بمبلغ 626,975 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1997، أي بزيادة مقدارها 24,240 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 3.9 في المائة.

أما حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، والتي تمثل حصة المساهمين الآخرين في رأسمال وإحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية ، فقد بلغت 70,334 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 1998 بالمقارنة مع 75,121 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية السنة السابقة، أي بإنخفاض قدره 4,787 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 6.4 في المائة.

ويبين الشكل رقم (6) أدناه التطور في مجموع حقوق المساهمين في صندوق النقد العربي، وحقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة لفترة الخمس سنوات (1994 -1998) :

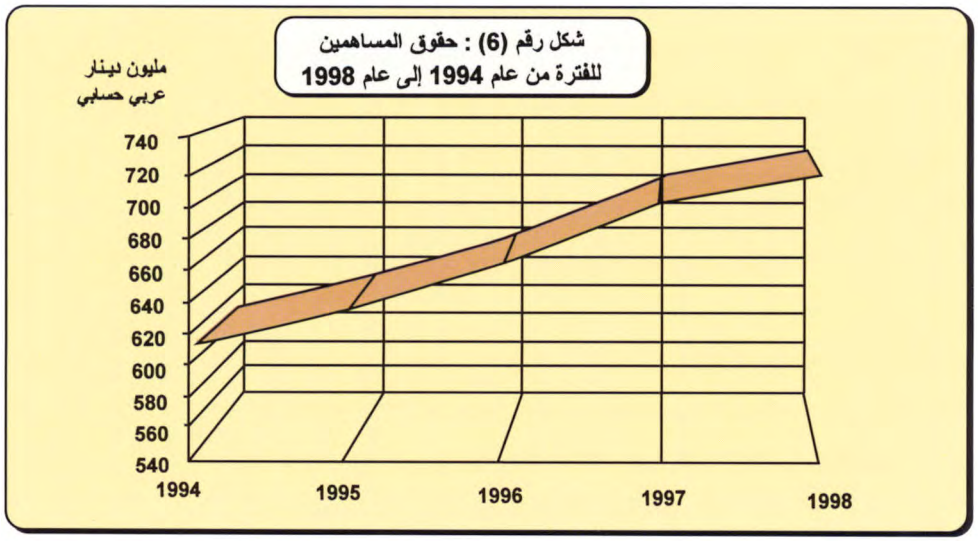

وقد تم توظيف حقوق المساهمين كما يلي:

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 1998، مبلغ 199,314 ألف دينار عربي حسابي ، في حين بلغ هذا الرصيد 206,697 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1997، وبإنخفاض قدره 7,383 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 3.6 في المائة.

وقد بلغ إلتزام الصندوق من القروض، والذي يمثل أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة، 227,413 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1998، ويعادل ذلك 71.3 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل ، في حين بلغ هذا الالتزام 231,295 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1997، وهو ما نسبته 72.6 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

قدّم الصندوق خلال عام 1998 قروضاً للدول الأعضاء بمبلغ 15,023 ألف دينار عربي حسابي، ليبلغ بذلك مجموع القروض المقدمة للدول الأعضاء منذ إنشاء الصندوق

733,785 ألف دينار عربي حسابي حتى نهاية عام 1998، مقارنة بمجموع قدره 718,762 ألف دينار عربي حسابي حتى نهاية عام 1997.

المحفظة الاستثمارية الموحدة

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة من حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي، ومحفظتي السندات والأوراق المالية للتداول والاستثمار، وودائع لأجل لدى البنوك مطروحاً منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية. وقد بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 453,115 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1998، بينما بلغت قيمتها 437,634 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1997. ويبين الشكل رقم (7) التالي أرصدة المحفظة الإستثمارية الموحدة في نهاية كل عام للفترة من عام 1994 الى عام 1998 :

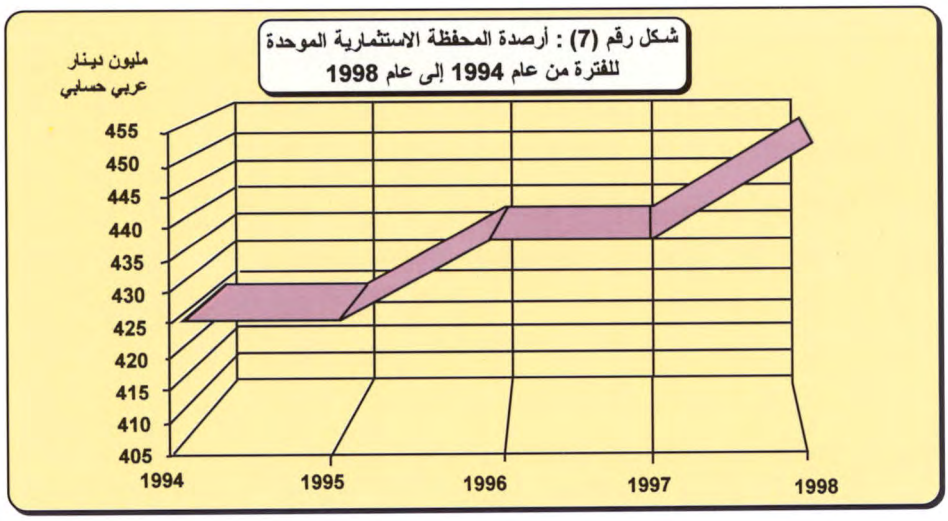

خطوط الائتمان

إن خطوط الإئتمان هي نوع خاص من أنواع التمويل يستخدم من قبل البرنامج (المؤسسة التابعة) لتوفير التمويل اللازم للمصدر والمستورد العربي للسلع العربية المنشأ والخدمات المصاحبة لها.

وقد بلغ رصيد خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 1998 مبلغ 57,975 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة مع 43,561 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1997، وبزيادة قدرها 14,414 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 33.1 في المائة.

موجودات أخرى

بلغ صافي الموجودات الأخرى 11,145 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1998، بينما في نهاية عام 1997 بلغ ما قيمته 14,204 ألف دينار عربي حسابي. ويشمل صافي الموجودات الاخرى ودائع الصندوق بالعملات الوطنية لدى المصارف المركزية للدول الأعضاء، والحسابات المدينة الأخرى والموجودات الثابتة بعد طرح أرصدة الحسابات الدائنة.

موارد الصندوق

تتكوَّن موارد الصندوق طبقاً للمادة الحادية عشرة من إتفاقية الصندوق من رأس المال المدفوع والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين.

ويشكل رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل مصدر التمويل للقروض التي تقدَّم إلى الدول الأعضاء. وتحدد مساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع مدى وحجم استفادتها من القروض ، بالاضافة إلى القوة التصويتية لها.

رأس المال

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 1996، تقرر أن يكون رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه 326,250 ألف دينار عربي حسابي، وقد بلغ الجزء المدفوع من رأس المال 324,090 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1998، منه 318,759 ألف دينار عربي حسابي مدفوع بعملات قابلة للتحويل ، و5,331 ألف دينار عربي حسابي مدفوع بالعملات الوطنية للدول الأعضاء ومودعة لدى مصارفها المركزية. أما الجزء غير المدفوع والبالغ 2,160 ألف دينار عربي حسابي ، والذي يمثل حصة فلسطين في رأس المال ، فقد تقرر تأجيل المطالبة به وفقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة رأس المال المدفوع إلى رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه تعادل حوالي 99.3 في المائة، وأن نسبته إلى حقوق المساهمين للصندوق تعادل حوالي 49.8 في المائة ، كما في نهاية عام 1998.

الاحتياطيات

تشمل الاحتياطيات : الاحتياطي العام ، وإحتياطي الطوارىء ، وفروقات تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة. وقد بلغت الاحتياطيات ما مجموعه 327,125 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1998، بالمقارنة مع 302,885 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1997، وبزيادة قدرها 24,240 ألف دينار عربي حسابي وبمعدل نمو قدره 8 في المائة.

وقد بلغ رصيد الاحتياطي العام 257,850 ألف دينار عربي حسابي ، أو ما نسبته 80.9 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل في نهاية عام 1998، بينما بلغ هذا الاحتياطي في نهاية عام 1997 ما قيمته 234,780 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 73.7 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989، تمَّ تكوين إحتياطي طوارىء بغرض إستخدامه لمقابلة أية خسائر غير متوقعة مستقبلاً ، وذلك بتحويل مبلغ 25,000 ألف دينار عربي حسابي من الاحتياطي العام ، على أن يحوَّل إليه مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنوياً أيهما أكبر ، إلى أن يصل رصيده إلى 25 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وقد بلغ رصيد إحتياطي الطوارىء 75,000 ألف دينار عربي حسابي ، أو ما نسبته 23.5 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل في نهاية عام 1998، بينما كان رصيده في نهاية عام 1997 يبلغ 70,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 22 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

أما فروقات تحويل البيانات المالية للمؤسسة التابعة فقد بلغت رصيداً مديناً قدره 5,725 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1998، بينما سجلت في نهاية عام 1997 رصيداً مديناً قدره 1,895 ألف دينار عربي حسابي، وبزيادة قدرها 3,830 ألف دينار عربي حسابي. ويوضح الشكل رقم (8) التالي تطور رأس المال المدفوع والإحتياطيات منذ إنشاء الصندوق وحتى 31 ديسمبر 1998 :

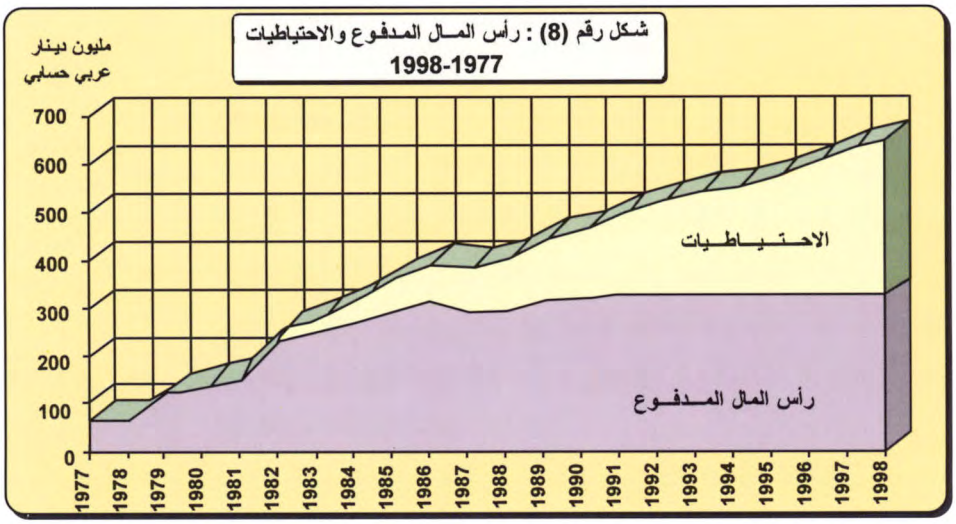

نتائج أعمال السنة

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، والذي يتكون من فوائد ورسوم على القروض وخطوط الإئتمان، وصافي الفوائد على الودائع، وفوائد وإيرادات من محفظة السندات والأوراق المالية، وإيرادات أخرى مبلغ 36,171 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1998، مقارنةً بمبلغ 33,193 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبزيادة قدرها 2,978 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 9 في المائة.

الانفاق

بلغ إجمالي الانفاق الموحد 3,136 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1998، مقارنةً بمبلغ 4,223 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبإنخفاض قدره 1,087 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 25.7 في المائة.

صافـي الدخـل

بلغ صافي الدخل الموحد للسنـة المنتهيـة فـي 31 ديسمبر 1998، مبلغ 28,070 ألف دينار عربـي حسابـي في حين بلغ 24,524 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة ، أي بزيادة قدرها 3,546 ألف دينار عربي حسابي ، وبنسبة 14.5 في المائة. وقد تمَّ تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي من صافي الدخل للسنة إلى احتياطي الطوارىء ، والمتبقي وقدره 23,070 ألف دينار عربي حسابي ، تم تحويله إلى الاحتياطي العام.

تقرير مراقبي الحسابات

صنـــدوق النقـــد العربـــــي

البيانـــات الماليـــــة الموحـــدة

31 كانون الأول (ديسمبـــــر) 1998

إرنست ويونغ

بسم الله الرحمن الرحيم

ارنست ويونغ

محاسبون قانونيون
صندوق بريد ١٣٦
الطابق ١١
بناية بنك الاتحاد الوطني
شارع السلام
أبوظبي - الامارات العربية المتحدة

هاتف : ٧٢٢٢٢٤
تلكس : ٢٢٦٧٢
فاكس : ٧٢٢٩٦٨

تقريـــــر مراقبـــي الحسابـــات
لأصحاب المعالـــي أعضـــاء مجـلس المحافظيـــن
صنـــــدوق النقـــد العربـــــي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لصندوق النقد العربـــي المبينـة علـى الصفحـات مـن 2 الـى 14 . ان اعـداد هـذه البيانات المالية الموحدة هي من مسؤولية إدارة الصنـــدوق وان مسـؤوليتنا هـي إبـداء رأينـا حـول البيانـات الماليـة استنادا إلى أعمال التدقيق التي قمنا بـــها.

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب تخطيط وتنفيذ أعمـال التدقيـق للحصـول علـى تـأكيدات معقولـة بأن البيانات المالية خالية من أخطـــاء ماديـة . تشتمـل إجـراءات التدقيـق علـى فحـص الأدلـة المؤيـدة للمبـالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات الماليـــه علـى أسـاس العينـة ، ويشتمـل التدقيـق أيضـاً علـى تقييـم المبـادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامـة المطبقـة مـن قبـل الإدارة ، وكذلـك تقييـم العـرض العـام للبيانـات الماليـة. وباعتقادنـا أن الإجراءات التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً يمكننا من إبـداء رأينـا حـول البيانـات الماليـة.

في رأينا ان البيانات المالية الموحدة تعبر بصـورة صحيحـة وعادلـة عـن المركـز المـالي للصنـدوق كمـا فـي 31 كانـون الاول (ديسمبر) 1998 وعـن نتائج أعمالـه والتدفقـات النقديـة للسـنة المنتهيـة فـي ذلـك التـاريخ وفقـاً لمعايير المحاسبة الدوليـة .

ونؤكد ايضا انه في رأينا ان الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمـة ، وان البيانـات الماليـة متفقـة مـع مـا هـو وارد في تلك السجلات ، وان إجمالي المصروفات الإدارية للسنة مطابق لاحكـام القواعـد الماليـة المعمـول بـها فـي الصندوق وللحدود المرسومة لها في الميزانية الإداريـة. لقـد حصلنـا علـى جميـع المعلومـات والإيضاحـات التـي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا . وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خـلال السـنة مخالفـات لاتفاقيـة الصنـدوق علـى وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط الصنـــدوق او مركـزه المـالي .

ارنست ويونغ

11 آذار (مارس) 1999
أبـوظبـي

صندوق النقـــد العربـــي

الميزانيـــة العموميـــة الموحدة

31 كانون الاول (ديسمبر) 1998

	ايضاح	1998 الف دينـــار عربي حسابي	1997 الف دينـــار عربي حسابي
الموجودات			
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك		7,432	7,377
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي		1,477	7,182
ودائع لأجل لدى البنوك		249,308	261,859
سندات واوراق مالية للتداول	3	223,449	171,428
سندات واوراق مالية للاستثمار	4	30,403	31,787
ودائع لدى البنوك المركزية	5	5,331	5,331
قروض للدول الأعضاء وخطوط الإئتمان	6	257,289	250,258
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	7	122,843	112,835
موجودات ثابتة		155	207
		897,687	848,264
رأس المال والاحتياطيات والمطلوبات			
رأس المال المصرح به		600,000	600,000
رأس المال المدفوع	8	324,090	324,090
الاحتياطيات	9	327,125	302,885
رأس المال المدفوع والاحتياطيات		651,215	626,975
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		70,334	75,121
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية	10	58,954	41,999
حسابات دائنة ومطلوبات اخرى	11	117,184	104,169
		246,472	221,289
		897,687	848,264

د. جاســـم المناعـــي

المديـــر العام رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات من 1 الى 15 المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية الموحدة.

صندوق النقـــد العربـــي

بياني الدخل والانفاق والتخصيصات الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1998

	ايضاح	1998 الف دينـــار عربي حسابي	1997 الف دينـــار عربي حسابي
الدخـــل			
فوائد مقبوضة على الودائع		12,253	11,848
فوائد مدفوعة على الودائـــع		(2,808)	(2,174)
		9,445	9,674
فوائد ورسوم على القروض للدول الأعضاء وخطوط الإئتمان		9,102	8,093
إيرادات محفظة السندات والاوراق المالية		17,304	15,033
إيرادات أخرى		320	393
		36,171	33,193
الإنفـــــاق			
مصروفات إدارية وعمومية		2,850	3,581
مصروفات معونة فنيـــة		216	211
استهلاك الموجودات الثابتة		70	431
اجمالي المصروفات الادارية		3,136	4,223
صافي الدخل قبل فروقات تحويل العملة وحقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		33,035	28,970
فروقات تحويل عملـــــة		(129)	130
صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		32,906	29,100
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		(4,836)	(4,576)
صافي الدخـــل للسنة		28,070	24,524
التخصيصات المقترحة			
محول الى احتياطي طوارئ	9	5,000	5,000
محول الى احتياطي عام	9	23,070	19,524
		28,070	24,524

تشكل الإيضاحات من 1 الى 15 المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

صندوق النقـــد العربـــي

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1998

	إيضاح	1998 الـف دينـار عربي حسابي	1997 الـف دينـار عربي حسابي
نشاطات العمليات			
صافي الدخل للسنة		28,070	24,524
معدلاً بما يلي:			
استهلاك موجودات ثابتة		70	431
التغير في حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		(4,787)	10,247
الدخل من العمليات قبل التغير في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات		23,353	35,202
التغير في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات :			
سحوبات القروض		(11,522)	(29,432)
تسديدات القروض		18,905	9,640
الزيادة في خطوط الإئتمان		(14,414)	(18,628)
الزيادة في الحسابات الدائنة والمطلوبات الاخرى		13,015	10,751
الزيادة في الفوائد المستحقة والحسابات المدينة الاخرى		(10,008)	(12,503)
(الزيادة) النقص في السندات والاوراق المالية للتداول		(52,021)	3,515
النقص (الزيادة) في الودائع لأجل اكثر من ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية		1,130	(4,596)
صافي النقد المستخدم في نشاطات العمليات		(31,562)	(6,051)
نشاطـــات الاستثمار			
شراء موجودات ثابتة		(18)	(77)
النقص (الزيادة) في السندات والاوراق المالية للاستثمار		1,384	(2,265)
صافي النقد من (المستخدم في) نشاطات الاستثمار		1,366	(2,342)
نشاطات التمويل			
الزيادة في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية		16,955	10,820
صافي النقد من نشاطات التمويل		16,955	10,820
(الزيادة) النقص في فروقات ناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة		(3,830)	5,384
صافي (النقص) الزيادة في النقد والبنود المماثلة للنقد		(17,071)	7,811
النقد والبنود المماثلة للنقد في بداية السنة		271,822	264,011
النقد والبنود المماثلة للنقد في نهاية السنة	13	254,751	271,822

تشكل الإيضاحات من 1 الى 15 المرفقة جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

صندوق النقـــد العربـــي

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 كانون الاول (ديسمبر) 1998

1 نشـــاط الصنـــدوق

انشىء صندوق النقد العربي بموجب الاتفاقية المبرمة في 27 نيسان (إبريل) 1976 من قبل 21 دولة عربية رغبـــة منـــها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميـــع الـــدول الـــعربية وتنمية المبادلات التجارية فيما بينها . ويقوم الصندوق بصورة رئيسية بتقديم قروض للدول الأعضـــاء من اجل تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها . ان مقـــر الصنـــدوق كـــائن فـــي مدينـــة ابوظبـــي بدولـــة الإمارات الـــعربية المتحدة .

2 السياسات المحاسبية الهامة

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية . وقد تم إتباع السياسات المحاسبية الهامة التالية :

أ) اسس توحيد البيانات

تضـــم البيانات المالية الموحدة بيانات صندوق النقد العربي (الصندوق) وبيانات برنامج تمويـــل التجـــارة العربية (المؤسســـة التابعة) الذي يمتلك الصنـــدوق فيه ما يقارب نسبة 56% من رأس المال المكتتب بـــه والمـــدفوع بالكامل كما في 31 ديسمبـــر 1998 (1997 : 55%). تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس المحافظين لصندوق النقد العربي بموجـــب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيـــع وتنميـــة التبـــادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط إئتمان يتـــم منحهـــا للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الاعضاء . تتخذ المؤسسة التابعة من مدينـــة ابوظبـــي بدولـــة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها .

لقد تـــم إستبعاد جميع المعاملات والارصدة الجوهرية التي تمت بين الصندوق والمؤسسة التابعة .

ب) العرف المحاسبـــي

تعد البـــيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة الفعلية . بمقتضى اتفاقية الصندوق اعدت هذه البيانات المالية بالدينار العربي الـــحسابي ، الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كمـــا يحـــدد قيمتـــها صنـــدوق الـــنقد الـــدولي.

ج) محفظة السندات والأوراق المالية

تقيم محفظة الســـندات والأوراق المـــالية للتداول على أساس إجمالي القيمة في السوق او التكلفـــة ايـــهما اقـــل وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عملية التقييم في بيان الدخل والإنفاق.

وتقـــيم الســـندات والأوراق المالية للإستثمار والتي يتم شراؤها بهدف الاحتفاظ بها على المـــدى الطويـــل بالتـــكلفة مـــعدلة باستهلاك العلاوة او الخصم الذي يتم احتسابه على أساس أقســـاط ســـنوية متســـاوية اعتباراً من تاريخ الشـــراء وحتى تاريخ الاستحقاق ، مع أخذ مخصص مقـــابل اي انخفـــاض دائـــم فـــي قيمة الســـندات والأوراق المـــالية .

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمـة)

د) العملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقا لاسعار الصرف السائدة في وقـت إجـراء المعـاملات. تحول ارصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في نهايـة السـنة المـالية الى وحـدات حقوق السـحب الخـاصة طـبقاً لاسعار الصرف الصادرة من صنـدوق النقد الـدولي. يـتم كذلك تقيـيم العـقود الآجلة بالعملات الأجنبية المبرمة لتغطية الموجودات بأسـعار الصرف الآجـلة السائدة في تاريخ الميزانية العمومية والتي تتـوافق مع تواريخ اسـتحقاقاتها ، وتـدرج الأرباح او الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل والإنفاق .

تدرج الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة باسعار الصرف السائدة كما فـي تاريخ الميزانية العمومية في الاحتياطيات.

تسجل الموجودات الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند اقتنائها .

هـ) استهلاك الموجودات الثابتة

تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على أقساط سنوية متساوية خلال فترة استخدامها المتوقعة .

و) معاشات التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة

يتم تحميل بيان الدخل والانفاق بمساهمات التقاعد التي تحتسب وفقا لنظام تقاعد العاملين المعمول به فـي الصندوق. اما بالنسبة للعاملين غير المشمولين بنظام التقاعد في الصندوق وجميع العاملين في المؤسسـة التـابعة، فيتم تكوين مخـصص للمـبالغ الواجبة الدفع لهم عند انـتهاء خدماتـهم وتحـتسب هـذه المبـالغ وفقاً للانظمة واللوائح المعمول بها في الصندوق وفي المؤسسة التابعـة. لا تتضمـن البيانـات المالية موجودات نظام التقاعد والدخل الناتج عن ذلك والمطلوبات المقابلة لها .

ز) احتساب الايرادات

يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على اساس المبلغ وسعر الفائـدة تناسبا مع الفترة الزمنية المتعلقة بها . وتعلق الفوائد على القروض للدول الاعضاء المتأخرة بالدفع لاكثر من سـنة والفـوائد التأخـيرية المحتسبة على مـتأخرات اقساط القروض وفوائدها وتسجل في حساب الايـرادات عند تحصيلها .

ح) النقد والبنود المماثلة للنقد

لاغراض العرض في بيان التدفقات النقدية يمثل بند النقد والبنود المماثلة للنقد ، حسابات جاريـة وتحـت الطـلب لـدى البنـوك ، وحسـاب الحـائزين الآخـرين لـدى صـندوق النـقد الـدولي والودائـع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ستة اشهر من تاريخ الميزانية العمومية .

ط) حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة

تمثل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة حصتهم في صافي موجودات المؤسسة التابعـة فـي تاريخ الميزانية العمومية.

صندوق النقد العربي

ايضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الاول (ديسمبر) 1998

3 سندات واوراق مالية للتداول

	1998 الف دينار عربي حسابي	1997 الف دينار عربي حسابي
سندات واوراق مالية للتداول (بالتكلفة)	223,449	171,428

بلغت القيمة السوقية للسندات والاوراق المالية للتداول 227,071 الف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1998 (1997 : 171,555 ألف دينار عربي حسابي) .

4 سندات واوراق مالية للاستثمار

	1998 الف دينار عربي حسابي	1997 الف دينار عربي حسابي
سندات واوراق مالية	27,247	28,081
قروض مشتركة	3,156	3,706
	30,403	31,787

بلغت القيمة السوقية لمحفظة السندات والاوراق المالية للاستثمار 27,739 الف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1998 (1997 : 28,541 الف دينار عربي حسابي) .

تمثل القروض المشتركة مساهمة الصندوق في قروض مشتركة ممنوحة للدول الأعضاء .

5 ودائع لدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع المبالغ التي دفعتها الدول الاعضاء كحصتها من رأس المال بالعملات الوطنية وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق.

6 قروض للدول الأعضاء وخطوط الإئتمان

	1998 الف دينـــار عربـــي حسابي	1997 الف دينـــار عربـــي حسابي
أ) تتضمن القروض للدول الأعضاء وخطوط الإئتمان ما يلي:		
قروض للدول الأعضاء	199,314	206,697
خطوط الائتمان	57,975	43,561
الرصيد في 31 كانون الاول (ديسمبر)	257,289	250,258
ب) قروض للدول الاعضاء		
قروض مقررة منذ انشاء الصندوق	733,785	718,762
قروض غير مسحوبة	(28,099)	(24,598)
اقساط قروض مسددة	(506,372)	(487,467)
الرصيد في 31 كانون الاول (ديسمبر)	199,314	206,697

تتضمن القروض للدول الاعضاء قروض مستحقة وغير مستلمة كمـــا فـــي تـــاريخ الميزانيـــة العموميـــة تبلـــغ 94,874 الف دينار عربي حسابي (1997 : 94,874 الف دينار عربي حسابي) وفـــي هـــذا الصـــدد تـــم اصـــدار قرار مجلس المحافظين رقم (6) لســـنة 1995 بتمديـــد تعليـــق عضويـــة الـــدول المعنيـــة لحيـــن تمكنـــها مـــن التوصل الى اتفاق مع الصندوق لحل مشكلـــة المتـــأخرات .

	1998 الف دينـــار عربـــي حسابي	1997 الف دينـــار عربـــي حسابي
ج) خطوط الإئتمـــان		
الرصيد في بداية السنة	43,561	24,933
سحوبات	79,289	50,109
	122,850	75,042
تسديدات	(63,058)	(33,120)
فروقات تحويل العملة	(1,817)	1,639
الرصيد في نهاية السنة	57,975	43,561

يمثل هذا البند خطوط إئتمان ممنوحة من قبـــل برنـــامج تمويـــل التجـــارة العربيـــة بـــهدف تمويـــل وتشجيـــع التبادل التـــجاري بين الدول العربيـــة . ان الأرصـــدة غـــير المســـحوبة لخطـــوط الائتمـــان المتعـــاقد عليـــها والسارية كمـــا فـــي 31 ديســـمبر 1998 بلغـــت 1,998 الـــف دينـــار عربـــي حســـابي (1997: 3,365 الـــف دينار عربي حســـابي) .

7 فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى

يتضمن هذا البـند رصيد فوائد مستحقة وغير مستلمة على القروض للدول الأعضاء لـم تسـجل فـي حسـاب الإيرادات تبلغ 102,434 الف دينار عربي حسابي (1997 : 93,476 الف دينار عربي حسـابي) وفقـا للسياسـة المحاسبية التي يتبعها الصندوق والمشار اليها في الإيضاح 2(ز) . أنظر أيضاً الإيضاح رقم 11.

8 رأس المال المدفوع

بموجـب قـراري مجلـس المحـافظين رقـم (3) لسـنة 1989 ورقـم (4) لسـنة 1996، تقـرر ان يكـون رأس المـال المكـتتب به والمقرر دفعه 326,250 ألف دينـار عربـي حسـابي.

	1998 الف دينـار عربي حسابي	1997 الف دينـار عربي حسابي
رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه	326,250	326,250
رأس المال غير المدفوع	(2,160)	(2,160)
رأس المال المدفوع	324,090	324,090

تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديد حصتها فـي رأس مـال الصنـدوق المقـرر دفعـه وذلـك بموجـب قـرار مجلس المحافظين رقـم (7) لسـنة 1978 .

9 الاحتياطيات

	عـام الف دينار عربي حسابي	طـوارئ الف دينار عربي حسابي	فروقات تحويل عملة الف دينار عربي حسابي	المجموع الف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1997/1/1	215,256	65,000	(7,279)	272,977
المحول من صافي الدخل لسنة 1997	19,524	5,000	–	24,524
فروقات تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة	–	–	5,384	5,384
الرصيد في 1997/12/31	234,780	70,000	(1,895)	302,885
المحول من صافي الدخل لسنة 1998	23,070	5,000	–	28,070
فروقات تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة	–	–	(3,830)	(3,830)
الرصيد في1998/12/31	257,850	75,000	(5,725)	327,125

9 الاحتياطيات (تتمة)

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 يتـم تحويـل مبلـغ 5 مليـون دينـار عربـي حسـابي او 10% من صافي الدخل للسنة ايهما اكبر الى احتياطي طـوارئ الـى ان يصـل هـذا الاحتيـاطي الـى 25% من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل ، ويسـتخدم هـذا الاحتيـاطي لمقابلـة ايـة خسـارة غير متوقعة مسـتقبلاً .

يتضـمن الاحتياطي العام كما فـي 31 كانـون الاول (ديسـمبر) 1998 مبلـغ 24,967 الـف دينـار عربـي حسـابي (1997 : 22,322 الـف دينـار عربـي حسـابي) يمثـل حصـة الصنـدوق مـن احتياطيـات المـؤسسـة التابعـة.

10 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية

طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 1989 (والمبني على نص الفقـرة (ز) مـن المـادة الخامسـة مـن اتفاقية صندوق النقد العربي) ، قـامت بعـض المؤسسـات النقديـة والماليـة بـايداع بعـض المبـالغ لـدى الصندوق لقاء فائدة متفق عليـها .

11 حسابات دائنة ومطلوبات اخرى

يتضـمن هذا البـند رصـيد فوائـد مستحقـة وغـير مسـتلمة علـى القـروض للـدول الأعضـاء لـم تسجل في حسـاب الايرادات ، تبلـغ 102,434 الـف دينـار عربـي حسـابي (1997 : 93,476 الـف دينـار عربي حسابي)، وذلك وفقـاً للسياسـة المحاسـبية التـي يتبعـهـا الصنـدوق والمشـار اليهـا فـي الإيضاح 2 (ز). أنـظـر أيـضاً إيضـاح رقـم 7.

12 إدارة أمـــوال

أ) بناءً على قراري مجلس المديرين التنفيذيين للصنـــدوق رقـم (10) لسـنة 1994 ورقـم (8) لسـنة 1997 وقرار مجلس ادارة برنامج تمويل التجارة العربية رقـــم (8) لسـنة 1994، تـم إسـناد إدارة مبلـغ 250 مليون وحدة حقوق سحب خاصـــة (83,333 الـف دينـار عربـي حسـابي) فـي 16 آب (أغسـطس) 1995، ومبلغ 150 مليون وحدة حقوق سحب خاصـــة (50,000 الـف دينـار عربـي حسـابي) فـي 2 آذار (مارس) 1998 ومبلغ 300 مليون دولار امريكي (67,462 الـــف دينـار عربـي حسـابي) فـي 21 آب (أغسطس) 1995، على التوالي، لعدد مـن مـدراء المحـافظ الخـارجيين المتخصصيـن فـي هـذا الشأن، وذلك مقابل أتعاب متفق عليها وفقا للاتفاقيات التي أبرمـــت معـهم. ان الامـوال المـدارة مـن قبل مدراء المحافظ الخارجيين البالغـة حوالـي 237,440 الـف دينـار عربـي حسـابي كمـا فـي 31 كانون الاول (ديسمبر) 1998 (1997: 186,087 الف دينار عربي حســابي) موزعـة كمـا يلـي:

	1998 الف دينار عربي حسابي	1997 الف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	6,587	6,631
ودائع لأجل لدى البنوك	3,467	14,846
سندات واوراق مالية للتداول	222,661	160,851
فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى (صافي)	4,725	3,759
	237,440	186,087

ب) بلغت الاموال المدارة من قبل الصنـــدوق لصـالح منظمـات عربيـة متخصصـة 3,200 الـف دينـار عربـي حسـابي كمـا فـي 31 كـــانون الأول (ديســمبر) 1998 (1997 : 4,247 الـــف دينـــار عربـي حســـابي) .

13 ارصدة النقد والبنود المماثلة للنقد

	1998 الف دينار عربي حسابي	1997 الف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	7,432	7,377
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي	1,477	7,182
ودائع لأجل لدى البنوك تستحق خلال ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية	245,842	257,263
	254,751	271,822

14 الأدوات المالية

أ) إدارة مخاطر أسعـــار الفائدة

يتم ادارة مخاطر اسعار الفائدة عن طريق إعادة تثبيت اسعار الفائدة على خطوط الإئتمان بصورة دورية وباستخدام تقنيـــات إدارة فـــترات اســـتحقاق محـــافظ العـــندات الاســـتثمارية وسندات المـــتاجرة، ولذلك فان المـــخاطر الناتجة عن التقلبات في أســـعار الفائدة محدودة.

يبين التحليل التالي الموجودات والمطلوبات الموحدة حسب تواريخ إعادة تثبيت أسعار الفائدة او تواريخ استحقاقاتها المتوقعة ونطاق معدلات الفـــائدة الفعليـــة لكـــل منهـــا كمـــا فـــي 31 كانـــون الاول (ديـــسمبر) 1998:

	الإجمالي	اقل من شهر	من شهر الى ستة اشهر	من ستة اشهر الى سنة	من سنة الى خمس سنوات	اكثر من خمس سنوات	غير معرضة لمخاطر تقلبات اسعار الفائدة	نطاق أسعار الفائدة الفعليـــة %
	الف دينار عربي حسابي							
الموجـــودات								
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	7,432	7,432	–	–	–	–	–	6.3-0
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي	1,477	1,477	–	–	–	–	–	3.6-3.4
ودائع لأجل لدى البنوك	249,308	155,645	90,197	3,466	–	–	–	7.8-0.2
سندات وأوراق مالية للتداول	223,449	223,449	–	–	–	–	–	9.8-3.4
سندات وأوراق مالية للإستثمار	30,403	56	5,820	4,937	18,509	1,081	–	8.7-4.2
ودائع لدى البنوك المركزية	5,331	–	–	–	–	–	5,331	–
قروض للدول الأعضاء وخطوط الإئتمان	257,289	2,625	47,651	21,191	85,694	5,254	94,874	6.3-4.2
فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى	122,843	–	–	–	–	–	122,843	–
موجودات ثابتة	155	–	–	–	–	–	155	–
	897,687	390,684	143,668	29,594	104,203	6,335	223,203	
المطلوبات								
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	70,334	–	–	–	–	–	70,334	–
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية	58,954	55,403	3,551	–	–	–	–	6.0-5.1
حسابات دائنة ومطلوبات اخرى	117,184	–	–	–	–	–	117,184	–
	246,472	55,403	3,551	–	–	–	187,518	

14 الأدوات المالية (تتمة)

يبين التحليل التالي الموجودات والمطلوبات الموحدة حسب تواريخ إعادة تثبيت أسعار الفائدة او تواريخ استحقاقاتها المتوقعة ونطاق معدلات الفائدة الفعليـة لكـل منهـا كمـا فـي 31 كانون الاول (ديسمبر) 1997:

	الإجمالي	اقل من شهر	من شهر الى ستة اشهر	من ستة اشهر الى سنة	من سنة الى خمس سنوات	اكثر من خمس سنوات	غير معرضة لمخاطر تقلبات اسعار الفائدة	نطاق أسعار الفائدة الفعليـة %
	الف دينار عربي حسابي							
الموجـــودات								
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	7,377	7,377	–	–	–	–	–	6.8-0
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي	7,182	7,182	–	–	–	–	–	4.4-4.2
ودائع لأجل لدى البنوك	261,859	161,773	95,490	4,596	–	–	–	7.7-0.3
سندات وأوراق مالية للتداول	171,428	171,428	–	–	–	–	–	11.9-0.6
سندات وأوراق مالية للإستثمار	31,787	–	7,682	3,045	12,147	8,913	–	9.2-3.4
ودائع لدى البنوك المركزية	5,331	–	–	–	–	–	5,331	–
قروض للدول الأعضاء وخطوط الإئتمان	250,258	8,552	29,519	19,843	83,537	13,933	94,874	6.4-4.2
فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى	112,835	–	–	–	–	–	112,835	–
موجودات ثابتة	207	–	–	–	–	–	207	–
	848,264	356,312	132,691	27,484	95,684	22,846	213,247	
المطلوبات								
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	75,121	–	–	–	–	–	75,121	–
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية	41,999	35,822	6,177	–	–	–	–	5.9-5.7
حسابات دائنة ومطلوبات اخرى	104,169	–	–	–	–	–	104,169	–
	221,289	35,822	6,177	–	–	–	179,290	

14 الأدوات الماليـــة - تتمة

ب) مخاطر الائتمان وتركيزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية كما في تاريخ الميزانية العمومية ، الحد الأقصـى لمخـاطر الائـتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها .

تتركز الاستثمارات في السندات والاوراق المالية في سندات حكومية ذات مخاطر منخفضـة . كمـا يقـدم الصـندوق قـروض للدول الأعضاء بهـدف تصحيح الخـلل في ميزان مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. وتقـوم المؤسسة التابعة وفقـاً لأهدافها المـحددة في نظامها الأساسي بتوفـير خـطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجـاري بين الدول العربية .

يسعـي الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتـواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل مـن خـلال تنفيـذ السياسات والإجـراءات المصممـة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحـدود المرسومة لها . وقـد تـم وضع هذه الحـدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بـالعملات القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه . لذلك فان حدوث خسائر نتيجـة مخـاطر الائتمان أمر مستبعد.

ج) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر تداول العملات الأجنبية بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالعملات الأجنبية حسب الأوزان في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة ومن خلال استخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة .

كما تتجنب المؤسسة التابعة مخاطر تداول العملات الأجنبية بالإقراض بالدولار الأمريكـي، ويتـم تغطيـة الودائع والاستثمارات بالعملات الاجنبية بإستخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

بلغـت قيمة العقود الآجلة للعملات الاجنبية المبرمة لتغطية الاسـتثمارات والودائـع بـالعملات الاجنبيـة 119,650 الف دينـار عربي حسابي كما في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1998 (1997: 87,932 الـف دينـار عربي حسابي) .

د) القيمة العادلة

ان القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات الصندوق المالية تقارب القيمة المدرجة في البيانات المالية.

15 أرقام المقارنـــة

أعـيد تبويب بـعض أرقام السنة السابقة لتتناسب مع العـــرض الخـاص بالسـنة الحاليـة.

جداول قروض الصندوق

جدول (أ - 1)
القروض التي قدّمها الصندوق

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	عدد القروض	القيمة	المسحوب	المسدد
1978	2	6,563	6,563	0
1979	5	16,500	11,500	0
1980	4	11,750	10,250	4,125
1981	10	78,615	50,955	6,469
1982	8	31,440	47,567	4,541
1983	10	80,925	97,208	15,871
1984	5	16,300	18,050	27,664
1985	9	50,955	50,955	52,619
1986	11	33,555	27,805	26,021
1987	3	24,570	26,820	53,212
1988	14	121,037	118,485	61,919
1989	5	73,740	44,808	16,484
1990	2	15,675	39,709	48,371
1991	0	0	10,950	45,688
1992	2	18,475	8,475	27,649
1993	1	3,250	1,930	30,266
1994	4	50,930	39,275	22,421
1995	3	25,615	26,914	17,337
1996	2	36,185	26,513	17,170
1997	3	22,682	29,432	9,640
1998	2	15,023	11,522	18,905
المجموع	**105**	**733,785**	**705,686**	**506,372**

جدول رقم (أ - 2)
أنواع وقيم القروض التي قدّمها الصندوق

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	تلقائي		عادي		ممتد		تعويضي		تسهيل تجاري		تصحيح هيكلي		المجموع	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1978	2	6,563	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	6,563
1979	4	5,250	0	0	1	11,250	0	0	0	0	0	0	5	16,500
1980	2	2,250	1	4,500	0	0	1	5,000	0	0	0	0	4	11,750
1981	6	15,405	1	8,820	2	44,590	1	9,800	0	0	0	0	10	78,615
1982	5	14,280	0	0	2	13,240	1	3,920	0	0	0	0	8	31,440
1983	4	34,545	1	5,700	0	0	2	31,800	3	8,880	0	0	10	80,925
1984	3	7,065	0	0	1	4,335	0	0	1	4,900	0	0	5	16,300
1985	6	42,495	0	0	0	0	2	7,760	1	700	0	0	9	50,955
1986	8	21,555	1	6,250	1	3,250	0	0	1	2,500	0	0	11	33,555
1987	0	0	1	2,500	0	0	0	0	2	22,070	0	0	3	24,570
1988	8	79,627	2	13,270	0	0	1	2,460	3	25,680	0	0	14	121,037
1989	2	8,550	2	48,040	1	17,150	0	0	0	0	0	0	5	73,740
1990	0	0	0	0	1	9,050	1	6,625	0	0	0	0	2	15,675
1991	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1992	1	3,675	0	0	1	14,800	0	0	0	0	0	0	2	18,475
1993	0	0	0	0	1	3,250	0	0	0	0	0	0	1	3,250
1994	1	11,340	0	0	2	37,130	1	2,460	0	0	0	0	4	50,930
1995	1	5,175	1	15,120	1	5,320	0	0	0	0	0	0	3	25,615
1996	0	0	0	0	2	36,185	0	0	0	0	0	0	2	36,185
1997	0	0	1	366	1	19,656	1	2,660	0	0	0	0	3	22,682
1998	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	15,023	2	15,023
المجموع	**53**	**257,775**	**11**	**104,566**	**17**	**219,206**	**11**	**72,485**	**11**	**64,730**	**2**	**15,023**	**105**	**733,785**

جدول (أ - 3)
نسبة رصيد القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة
إلى حصتها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل
في نهاية كل من عام 1997وعام 1998

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 1997			نهاية عام 1998		
	رصيد القروض في ذمة الدولة المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية %	رصيد القروض في ذمة الدولة المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية %
الأردن	15,960	5,320	300	18,210	5,320	342
تونس	3,881	6,900	56	0	6,900	0
الجزائر	50,380	41,640	121	44,654	41,640	107
السودان	30,147	9,800	308	30,147	9,800	308
الصومال	14,877	3,920	380	14,877	3,920	380
العراق	49,850	41,640	120	49,850	41,640	120
المغرب	13,675	14,800	92	9,350	14,800	63
موريتانيا	5,940	4,920	121	5,739	4,920	117
اليمن	21,803	15,120	144	26,303	15,120	174
جيبوتي	184	245	75	184	245	75
المجمـــــوع	**206,697**	**144,305**		**199,314**	**144,305**	

جدول (أ - 4)
إجمالي إلتزامات القروض القائمة

(ألف دينار عربي حسابي)

نهاية العام	القائمة بالذمة (غير المسددة)	غير المسحوبة	المجمـــوع
1978	6,563	0	6,563
1979	18,062	5,000	23,062
1980	42,187	6,500	48,687
1981	68,674	34,160	102,834
1982	111,700	18,033	129,733
1983	193,037	5,550	198,587
1984	183,423	5,965	189,388
1985	181,759	5,965	187,724
1986	183,843	11,715	195,558
1987	157,451	10,215	167,666
1988	213,717	12,767	226,484
1989	242,041	41,699	283,740
1990	233,379	10,950	244,329
1991	198,641	14,800	213,441
1992	179,467	10,000	189,467
1993	151,131	11,320	162,451
1994	167,985	35,465	203,450
1995	177,562	34,166	211,728
1996	186,905	31,348	218,253
1997	206,697	24,598	231,295
1998	199,314	28,099	227,413

جدول (أ - 5)
بيان رأس المال المدفوع والقروض

(ألف دينار عربي حسابي)

البيـــــان	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رأس المال المدفوع	67,041	118,366	131,546	151,370	229,810	248,090	268,250	295,390	312,790	290,190	289,790	311,840	311,840	323,840	323,840	323,840	323,840	323,840	324,090	324,090	324,090
المدفوع بعملات وطنية والمودع بالمصارف المركزية للدول الأعضاء	4,966	4,966	5,226	5,226	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,331	5,331	5,331
المدفوع بعملات قابلة للتحويل	62,075	113,400	126,320	146,144	224,484	242,764	262,924	290,064	307,464	284,864	284,464	306,514	306,514	318,514	318,514	318,514	318,514	318,514	318,758	318,758	318,758
القروض المقدّمة خلال العام	6,563	16,500	11,750	78,615	31,440	80,925	16,300	50,955	33,555	24,570	121,037	73,740	15,675	–	18,475	3,250	63,420	25,615	36,185	22,684	15,023
أرصدة القروض المقدّمة (بما فيها غير مسحوب) *	6,563	23,062	48,687	102,834	129,733	198,587	189,388	187,724	195,558	167,666	226,484	283,740	244,329	213,441	189,467	162,451	203,450	211,728	218,253	231,295	227,413
أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة **	6,563	18,062	42,187	68,674	111,700	193,037	183,423	181,759	183,843	157,451	213,717	242,041	233,379	198,641	179,467	151,131	167,985	177,562	186,905	206,697	199,314
نسبة أرصدة القروض المقدّمة (بما فيها غير المسحوب) إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (٪)	10.57	20.34	38.54	70.37	57.79	81.80	72.03	64.72	63.60	58.86	79.62	92.57	79.71	67.01	59.48	51.00	63.87	66.47	68.47	72.56	71.34
نسبة أرصدة القروض القائمة إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (٪)	10.57	15.93	33.40	46.99	49.76	79.52	69.76	62.66	59.79	55.27	75.13	78.97	76.14	62.36	56.36	47.45	52.74	55.75	58.64	64.84	62.53

* جملة القروض المقدّمة مطروحاً منها أقساط القروض المسدّدة.

** جملة القروض المسحوبة مطروحاً منها أقساط القروض المسدّدة.

جدول (أ-6)

معدلات الفائدة على القروض المقدمة للدول الأعضاء

(نسبة مئوية سنوية)

أنواع القروض / المعدلات	القرض التلقائي	القروض العادية، والممتدة، والتعويضية	تسهيل التصحيح الهيكلي
	4.15	5.75	5.00

جدول (أ-7)

خطوط الإئتمان التي قدمها برنامج تمويل التجارة العربية

(ألف دولار أمريكي)

السنة	عدد خطوط الإئتمان	القيمة	المسحوب	المسدد	الرصيد القائم
1991	4	7,948	3,300	0	3,300
1992	15	47,497	30,432	14,560	19,172
1993	15	54,665	32,885	24,262	27,795
1994	22	70,721	30,520	35,030	23,285
1995	22	86,089	69,674	13,478	79,481
1996	28	142,640	87,872	59,796	107,557
1997	31	220,345	202,830	134,061	176,327
1998	30	375,381	334,924	266,360	244,891
	167	1,005,286	792,438	547,547	244,891

جدول (ب - 1)

رأس المال كما في 31 ديسمبر 1998

(مليون دينار عربي حسابي)

	الدولة	رأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع		
			بعملات قابلة للتحويل	بعملات وطنية	المجموع
1	المملكة الاردنية الهاشمية	5.400	5.320	0.080	5.400
2	دولة الامارات العربية المتحدة	19.200	18.900	0.300	19.200
3	دولة البحرين	5.000	4.920	0.080	5.000
4	الجمهورية التونسية	7.000	6.900	0.100	7.000
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	42.400	41.640	0.760	42.400
6	المملكة العربية السعودية	48.400	47.640	0.760	48.400
7	جمهورية السودان	10.000	9.800	0.200	10.000
8	الجمهورية العربية السورية	7.200	7.120	0.080	7.200
9	جمهورية الصومال	4.000	3.920	0.080	4.000
10	جمهورية العراق	42.400	41.640	0.760	42.400
11	سلطنة عمان	5.000	4.920	0.080	5.000
12	دولة قطر	10.000	9.800	0.200	10.000
13	دولة الكويت	32.000	31.500	0.500	32.000
14	الجمهورية اللبنانية	5.000	4.900	0.100	5.000
15	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	13.440	13.254	0.186	13.440
16	جمهورية مصر العربية	32.000	31.500	0.500	32.000
17	المملكة المغربية	15.000	14.800	0.200	15.000
18	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	5.000	4.920	0.080	5.000
19	الجمهورية اليمنية	15.400	15.120	0.280	15.400
20	دولة فلسطين *	2.160	–	–	–
21	جمهورية جيبوتي	0.250	0.245	0.005	0.250
	المجموع	**326.250**	**318.759**	**5.331**	**324.090**

1) طبقا لقرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1988، فإن راس المال المصرح به هو 600 مليون دينار عربي حسابي.

2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989، تقرر ان يكون راس المال المكتتب به والواجب الدفع 326 مليون د.ع.ح. وبموجب قراره رقم (4) لسنة 1996 ، تم رفع رأس المال المكتتب به بقيمة حصة جمهورية جيبوتي ليصبح إجمالي رأس المال المقرر دفعه 326,250 ألف دينار عربي حسابي.

* بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978، تم تأجيل مطالبة دولة فلسطين بتسديد حصتها من رأسمال الصندوق المقرر دفعه.

جدول (ب - 2)

أعداد المتدربين بحسب الدول والدورات

1981 - 1998

اسم الدورة	إعداد ميزان المدفوعات	تحليل مخاطر الإئتمان والتحليل المالي	الرقابة على المصارف	المالية العامة	الإحصاءات النقدية والمصرفية	أساليب التحليل الإقتصادي	إدارة الاقتصاد الكلي	احصاءات مالية الحكومة	قاعدة بيانات الأسواق المالية	الإيرادات العامة	إدارة المصروفات العامة	أدوات الإستثمار وإدارة الحافظة الإستثمارية	إدارة القطاع الخارجي	البرمجة المالية	السياسات المالية والتنمية الاقتصادية	الحسابات القومية	السياسات المالية الإطار والممارسة	تصميم برامج الاستقرار والتصحيح الإقتصادي	المجموع لكل دولة
الدولة/ عدد الدورات	8	2	4	4	5	6	6	4	2	2	3	5	3	1	1	2	1	2	61
الأردن	12	2	7	13	11	11	12	8	5	5	7	11	4	-	2	4	-	4	118
الامارات	27	4	9	7	14	17	19	12	2	4	11	18	4	3	3	5	6	5	170
البحرين	9	2	8	3	5	26	7	4	3	3	6	8	3	2	1	2	1	2	95
تونس	11	2	6	4	9	6	9	6	4	1	5	7	14	-	2	2	2	3	93
الجزائر	11	2	6	3	8	8	10	5	1	4	4	5	8	-	3	2	2	4	86
جيبوتي						1				1									2
السعودية	19	2	14	10	16	20	22	13	2	5	9	9	5	10	3	4	3	5	171
السودان	6	2	4	4	3	3	6	3	-	2	2	2	-	-	-	-	-	-	37
سورية	16	2	4	11	7	10	12	8	2	4	7	12	7	-	2	4	2	6	116
الصومال	6	1	1	2	2	1	2	2	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	18
العراق	4	2	1	4	3	1	3	2	2	-	-	4	-	-	-	-	-	-	26
عُمان	6	1	9	3	6	9	8	5	1	3	5	13	3	1	3	2	1	3	82
فلسطين	4	-	3	6	4	4	3	2	-	2	1	1	2	-	-	1	-	4	37
قطر	8	2	6	2	8	7	5	5	1	3	1	5	4	5	2	4	2	1	71
الكويت	12	2	3	4	6	13	13	6	5	5	5	6	5	3	2	2	1	4	97
لبنان	8	1	3	15	5	4	6	2	-	2	3	6	4	-	2	2	2	3	68
ليبيا	8	2	5	3	6	5	7	7	-	2	3	5	8	-	1	2	1	2	67
مصر	12	-	9	7	11	9	17	10	2	5	6	9	11	-	2	5	2	6	123
المغرب	12	3	4	4	10	8	10	7	4	4	6	8	6	-	2	3	2	4	97
موريتانيا	7	2	5	3	8	9	12	4	-	3	4	1	5	-	2	2	1	2	70
اليمن	20	4	8	7	11	11	10	9	2	5	7	8	3	-	2	3	2	5	117
المجموع الكلي	218	38	115	115	153	183	193	120	36	63	92	139	96	24	34	49	30	63	1761

جدول (ب - 3)
أعداد المشاركين في حلقات العمل
1995 - 1998

الدولة / اسم حلقة العمل	جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية	السياسات النقدية في البلدان العربية	إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية	سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية	المجموع
الأردن	–	1	1	2	4
الإمارات	2	2	2	2	8
البحرين	–	2	1	–	3
تونس	2	1	2	2	7
الجزائر	2	2	2	2	8
جيبوتي	–	2	–	–	2
السعودية	1	–	2	2	5
السودان	–	–	–	–	0
سورية	1	2	2	2	7
الصومال	–	–	–	–	0
العراق	–	–	–	–	0
عُمان	–	–	1	1	2
فلسطين	–	1	2	1	4
قطر	–	1	1	2	4
الكويت	1	–	1	1	3
لبنان	1	1	2	2	6
ليبيا	1	1	2	2	6
مصر	2	2	2	2	8
المغرب	1	1	–	2	4
موريتانيا	1	2	1	1	5
اليمن	1	–	2	2	5
المجموع	**16**	**21**	**26**	**28**	**91**

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين إجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها.

ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي:

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ	معالي الدكتور زياد فريز
	نائب المحافظ[1]	سعادة رائف العلمي[1]
دولة الامارات العربية المتحدة	المحافظ	معالي الدكتور محمد خلفان بن خرباش
	نائب المحافظ	معالي سلطان بن ناصر السويدي
دولة البحرين	المحافظ	معالي ابراهيم عبد الكريم
	نائب المحافظ	معالي عبد الله حسن سيف
الجمهورية التونسية	المحافظ	معالي محمد الباجي حمده
	نائب المحافظ	سعادة توفيق القروي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ	معالي عبدالكريم حرشاوي
	نائب المحافظ	سعادة عبد الوهاب كرمان
جمهورية جيبوتي	المحافظ	معالي ياسين علمي بوح[2]
	نائب المحافظ	سعادة محمد قومنة روبلة
المملكة العربية السعودية	المحافظ	معالي الدكتور إبراهيم عبدالعزيز العساف
	نائب المحافظ	معالي حمد السياري
جمهورية السودان	المحافظ	معالي الدكتور عبدالوهاب عثمان
	نائب المحافظ	معالي الدكتور صابر محمد حسن
الجمهورية العربية السورية	المحافظ	معالي الدكتور محمد العمادي
	نائب المحافظ	معالي الدكتور محمد بشار كبارة

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
جمهورية الصومال	المحافظ	معالي علمي فارح نور
	نائب المحافظ	سعادة علي عبدي عملو
جمهورية العراق	المحافظ	معالي حكمت مزيان ابراهيم العزاوي
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور عصام راشد حويش
سلطنة عُمان	المحافظ	معالي أحمد بن عبدالنبي مكي
	نائب المحافظ	سعادة حمود بن سنجور بن هاشم
دولة فلسطين	المحافظ	معالي سعيد توفيق خوري
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور صالح جلاد
دولة قطر	المحافظ	معالي يوسف حسين كمال [3]
	نائب المحافظ	سعادة عبد الله بن خالد العطية
دولة الكويت	المحافظ	معالي الدكتور الشيخ علي سالم الصباح [4]
	نائب المحافظ	معالي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح
الجمهورية اللبنانية	المحافظ	سعادة رياض سلامة
	نائب المحافظ	سعادة ناصر السعيدي
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	المحافظ	معالي الدكتور الطاهر الهادي الجهيمي
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور سعيد عبد العاطي
جمهورية مصر العربية	المحافظ	معالي اسماعيل حسن محمد
	نائب المحافظ	معالي ظافر سليم البشري
المملكة المغربية	المحافظ	معالي فتح الله ولعلو [5]
	نائب المحافظ	معالي محمد السقاط
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	المحافظ	معالي محفوظ ولد محمد علي [6]
	نائب المحافظ	سعادة محمد عمرو [7]
الجمهورية اليمنية	المحافظ	معالي علوي صالح السلامي
	نائب المحافظ	معالي أحمد عبدالرحمن السماوي

1) إعتباراً من أبريل 1998.
2) اعتباراً من يناير 1998 خلفاً لمعالي محمد علي محمد.
3) إعتباراً من يناير 1998 خلفاً لمعالي الشيخ محمد بن خليف آل ثاني.
4) إعتباراً من مارس 1998 خلفاً لمعالي ناصر عبد الله الروضان.
5) اعتباراً من مارس 1998 خلفاً لمعالي إدريس جطو.
6) اعتباراً من يناير 1998 خلفاً لمعالي محمدو ولد مشيل.
7) إعتباراً من مايو 1998 خلفاً لسعادة الشيخ المختار ولد الشيخ عبد الله.

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً على النحو التالي:

المديرون التنفيذيون	الدولة /الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (٪)
سعادة الدكتور جاسم المناعي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
سعادة إبراهيم بن محمد المفلح[1]	المملكة العربية السعودية	12.88
سعادة الدكتور محمد الشريف إلمان[2]	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	11.39
سعادة عبد الواحد المخزومي	جمهورية العراق	11.39 *
سعادة محمد سعيد شاهين[3] (الأردن)	جمهورية مصر العربية الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	17.41
سعادة سيف بن علي الخاطري (الإمارات)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	14.50
سعادة عبد اللطيف لوديي[4] (المغرب)	المملكة المغربية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13.68
سعادة الدكتور ناصر محمد البلوشي (البحرين)	دولة قطر دولة البحرين سلطنة عُمان	7.71

سعادة أحمد أحمد غالب (اليمن)	الجمهورية اليمنية جمهورية السودان جمهورية الصومال جمهورية جيبوتي	11.03 *

المدير العام والموظفون

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيّون دائمون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. دائرة الشؤون الادارية
2. الدائرة الاقتصادية والفنية
3. الدائرة القانونية
4. معهد السياسات الاقتصادية
5. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي
6. دائرة الاستثمارات

وبالاضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق. كما يتضمن اللجنة الادارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قبل مجلس المحافظين.

---

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية كل من جمهورية العراق، وجمهورية السودان وجمهورية الصومال.

1) إعتباراً من 1998/7/1 خلفاً لمعالي الدكتور جبارة الصريصري لإبتداء دورة جديدة للمجلس.
2) إعتباراً من 1998/7/1 خلفاً لسعادة عبد الوهاب كرمان لإبتداء دورة جديدة للمجلس.
3) إعتباراً من 1998/7/1 خلفاً لسعادة فهيم معضاد (لبنان) لإبتداء دورة جديدة للمجلس.
4) إعتباراً من 1998/7/1 خلفاً لسعادة بشير خلاط (ليبيا) لإبتداء دورة جديدة للمجلس.

صندوق النقد العربي
ص.ب: 2818 أبوظبي - أ.ع.م.